

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٨٤٠

الخميس ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيغ	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد موساييف
	باكستان	السيد هارون
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيدة نوتويلا
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

1251596 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2012/703)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، أفغانستان، تركيا، فنلندا كندا، واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بوزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية، معالي السيد زلماي رسول.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتينغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2012/703) التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

اعطي الكلمة للسيد كوبيتش.

السيد كوبيتش (تكلم بالإنكليزية): في أعقاب مؤتمر بون الذي انعقد في عام ٢٠١١، فإن سلسلة الاجتماعات الناجعة الرفيعة المستوى قد أعادت تعريف الشراكة الطويلة الأجل بين أفغانستان والمجتمع الدولي وأضافت إليها زخما جديدا. لقد تمخض عن قمة الناتو التي انعقدت في شيكاغو التزاما متينا تمثل في دعم القوات الأمنية الأفغانية إلى ما بعد نهاية المهام القتالية الدولية في عام ٢٠١٤. أما المؤتمر الوزاري المعني بقلب اسيا الذي انعقد في كابُل، فقد وضع عملية اسطنبول والتعاون الاقليمي والمشاورات السياسية على أرضية صلبة بالاقتران بتحديد أولويات تدابير بناء الثقة. وأخيرا، في طوكيو، بتاريخ ٨ تموز/يوليه، ابرمت أفغانستان وشركاؤها الدوليون اتفاقا طويل الاجل يرتكز على مساءلة متبادلة. وتوجد تعهدات من مانحين سخيين من أجل المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية قابلتها التزامات حكومة أفغانستان، وخاصة في مجالات الحكم الصالح، ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان والانتخابات.

إن الاستمرار في تقديم الدعم والتمويل القابلين التنبؤ من اجل أفغانستان يتوقف على احراز تقدم موثوق في الوفاء بمعايير طوكيو المتفق عليها بصورة متبادلة. وبالمقابل، لم يلتزم المانحون فقط بتمويل بمستويات التمويل، بل التزموا بكيفية انفاق الأموال. ومن المفهوم أن تلك المساعدة يجب أن تعزز الانظمة الحكومية. وهذا ينطبق أيضا على أسرة الأمم المتحدة. فنحن أعضاء أسرة الأمم المتحدة نلتزم أيضا بتقوية المجلس المشترك للتنسيق والرصد بوصفه منتدى أكثر فعالية لضمان المساءلة المتبادلة لدفع عجلة إطار عمل طوكيو ورصده.

وكما أبلغت القوة الدولية للمساعدة الأمنية والسلطات الافغانية، فإن الحملة العسكرية وعملية نقل السلطات الأمنية تسيران في طريقهما وحسب الوقت المحدد لهما. ويبين تقرير الأمين العام (S/2012/703) انخفاضا في الحوادث الأمنية التي وقعت في الفترة ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه بالمقارنة مع عام ٢٠١١. ومع ذلك ما برح العديد من المواطنين العاديين

وموظفي الحكومة في جميع أرجاء أفغانستان يتكلمون عن استمرار هشاشة الحالة الأمنية في أفغانستان وعن الخوف وعدم الأمن مما يعرقل سير الحياة اليومية فيها.

وحتى في الأماكن التي ليس فيها اشتباكات مسلحة، تودي حملة خبيثة من الترهيب والقتل المستهدَف بأرواح مسؤولين حكوميين، وناشطات في مجال حقوق المرأة، وشيوخ القبائل وقادة المجتمع المحلي، بمن فيهم أولئك العاملون بنشاط من أجل السلام. والاضطراب الأمني ليس صنيعة أيدي حركة طالبان وقوات أخرى معارضة للحكومة فحسب، ولكنه يأتي أيضاً من الجماعات المسلحة وعصابات المخدّرات الجشعة. والتأثير واضح في التقديمات المتناقصة للبرامج الإنمائية والمعونة الإنسانية. والتوعية عَبْر الخدمات والكوادر الحكومية محدودة في أنحاء عديدة من البلاد.

لقد زرتُ مؤخراً إقليم كونار المحاذي لباكستان. واطلعت هناك على شواغل المدنيين الناجمة عن عمليات القصف عبر الحدود. فقد سجلت الوكالات الإنسانية أكثر من ٧٠٠ أسرة – أي نحو ٤٠٠٠ نسمة – مشردين من مناطق كونار الحدودية إلى إقليم ننغرهار المجاور منذ نيسان/أبريل. وقد سرني أيضاً أن أعلم أنّ السلطات في أفغانستان وباكستان تشارك فعلياً في حوار متعدد المستويات، بغية تسوية الحالة ومعالجة أسبابها الجذرية.

إنّ تقارير الانتفاضات ضدّ حركة طالبان في مناطق مختلفة من البلاد تطوّر جديد يستلزم المزيد من التحليل. وفي خِضَمّ ثلاثة عقود من النزاع، باتت محرِّكات العنف معقدة، وأطرافه وولاءاتها مائعة. ورغبة المجتمعات المحلية في الحصول على الأمن والعدالة دفعتها إلى أن تأخذ زمام الحالة بأيديها. وهناك خطر المزيد من تفتيت البيئة الأمنية. وقد يبدو العديد من النزاعات المحلية مقاومة لطالبان، ولكنها ليست بالضرورة دعماً لحضور حكومي أوسع. وينبغي أن تكون الحكومة هي الحل في نهاية المطاف، وذلك بضمان الإدارة شبه الوطنية المحسنة وسيادة القانون.

ونجاح تحوُّل آخر – تحوُّل مرافق الاعتقال – سيعتمد إلى حدٍ كبير على مدى احترام أيّ نظام اعتقال إداري مستقبلي لحمايات حقوق الإنسان الجوهرية للمعتقَلين، ولا سيّما معايير المحاكمة العادلة ومنع التعذيب. وإنني أدعو القيادة الجديدة في مديرية الأمن الوطنية ووزارة الداخلية إلى تنفيذ الإصلاحات الضرورية لمنع التعذيب والمعاملة غير الإنسانية في جميع مرافقها.

بيد أنّ المدخل النهائي إلى أفغانستان مستقرة مقبلة سيكون بانتقال سياسي ناجح بقيادة أفغانية ومُلكية أفغانية. فالانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٤ هي محور الاهتمام. وإجراء الاستطلاعات الموثوقة مع ولاية للقيادة الجديدة للبلاد أساسي للوحدة الوطنية والمشروعية، وهو، كما أُبرز في طوكيو، مكوِّن حاسم للدعم الدولي الراهن. وإنني أشجِّع باستمرار المشاورات الواسعة والمناقشة العامة القوية بشأن العملية الانتخابية المستقبلية، بما يشمل الإطار القانوني المحسن للانتخابات، والمؤسسات الانتخابية المستقلّة والتغطية الإعلامية للعمليات الانتخابية. ومثل هذه الشمولية هي التي تسهم في ضمان شفافية الانتخابات ونتائجها، وضمان سلامتها والقبول بها. وهذه، في الوقت نفسه، عملية محددة زمنياً، والقرارات الحاسمة من جانب اللجنة الانتخابية المستقلة بشأن تسجيل الناخبين، واستخلاص الدروس من المشاكل والأخطاء السابقة، وضمان أنه لدى جميع الناخبين المؤهلين الفرصة لكي يصوِّتوا، ستكون مطلوبة قريباً، شأن الدعم الواضح من الحكومة والمانحين. وستدعم الأمم المتحدة القرارات التي تتخذها السلطات الأفغانية، والتي تُسهم في استدامة العملية الانتخابية وسلامتها وشموليتها.

والقيادة الصارمة والموثوقة للّجنة الانتخابية المستقلّة ومنها، جانب حيوي آخر للتحضيرات الانتخابية. وعند

تعيين كبار المسؤولين الانتخابيين، من الأساسي القيام بعملية استشارية واسعة النطاق بشأن المرشحين المحتمَلين الذين يحظون بالاحترام والقبول لدى الطيف السياسي. ومن الأساسي كذلك الاتفاق الواضح على الآلية النهائية لحلّ النزاعات، مع تنازلات واسعة.

إنّ تعزيز بيئة مؤاتية لبناء اتفاق وطني بشأن أفغانستان هادئة ومستقرة من أولوياتنا. وفي سياق ذلك، نعتزم دعم مسارٍ ثان للحوار بين الأفغانيين، للإسهام في إشراك المجتمع المدني والقوى السياسية العريضة في مناقشة مستقبل البلد. وبالنظر إلى الإلحاح المتزايد على رؤية التقدّم نحو السلام والمصالحة، أعتقد أنه من المفيد التفكير في التعديلات الممكنة لإجراء حظر السفر، مع الاحترام الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ونظام الجزاءات بمقتضى القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ويمكن لمثل هذه التعديلات أن تُيسِّر المرور والتنقل المأمونين للقوى المناهضة للحكومة، التي تودّ حقاً أن تشارك في الاتصالات والمناقشات والمحادثات من أجل المصالحة.

وإنني أرحّب بالزخم المتواصل لعملية اسطنبول والبدء التدريجي لأنشطة الأفرقة العاملة المعنية بشأن تدابير بناء الثقة. كما أرحّب بالاهتمام الناشئ لدى المنظمات الإقليمية، وبخاصة منظمة شانغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الاجتماعي، بالمشاركة مع أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إليها في حوار منهجي لصالح أفغانستان والمنطقة.

ونحن، في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، مع أسرة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، نعمل على شحذ الأنشطة وتركيزها في أجواء أمنية وسياسية مثيرة للتحدي ودائمة التقلّبات. وتجري حالياً مراجعة دقيقة الأهمية– هي الأولى التي تقوم بها بعثة سياسية خاصة. والمساعي الحميدة، والتعاون الإقليمي ودعم الانتخابات والسلام والمصالحة؛ والتأييد والدعم الحياديان لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل؛ والإسهام في تحفيز الاتساق الإنمائي والمعونة الإنسانية، هي خلاصة جوهر ما تفعله بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وما أعتقد أنها ستفعله أيضاً بعد عام ٢٠١٤، مع الاحترام الكامل لأفغانستان الجديدة ذات السيادة.

وعلى الرغم من إقفال تسعة مكاتب ميدانية، ما فتئت هذه البعثة تؤكّد على التوعية الوطنية، وستواصل تقديم الدعم في جميع أنحاء البلاد. وقد زرت شخصياً في هذا الفصل عواصم سبعة أقاليم. وفي اثنتين منها، هما أوروزغان وغور، حيث لم يبقَ للبعثة حضور مادي دائم، نجحنا في تسليم مكاتبنا الميدانية لوكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وتركيز البعثة المتزايد على الأنشطة المحورية مستمرّ في خضمّ المرحلة الانتقالية، وفي ظلّ التقليص الحادّ لميزانية عام ٢٠١٣. وقلّة الموارد تعني بالضرورة أنّ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ستقلِّص تقديماتها، ولن أزعم غير ذلك. ولكننا عند اتخاذ الخيارات الاستراتيجية، سنركّز على دعم السلطات الأفغانية في المجالات ذات الأولوية من ولايتنا، بطريقة تضمن الحدّ الأقصى من التأثير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبيس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أفغانستان.

السيد رسول (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي السرور حقاً أن أكون بينكم اليوم، في هذه المرحلة الدقيقة من مسيرة أفغانستان نحوالسلام والازدهار. وإنني أهنّئكم، سيدي، على تولّيكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر، وأُعرب عن تقديرنا لدعم ألمانيا ومساعدتها المتواصلين لأفغانستان أثناء فترة ولايتها في المجلس. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن ترحيب حارّ لصديقي وزميلي الكريم، الممثل

الخاص للأمين العام، جان كوبيس. إننا نشكره على عرضه الواضح لتقرير الأمين العام الشامل (S/2012/703).

إننا نلتقي في مرحلة هامة، تتحول فيها أفغانستان بثقة إلى بلد نابض بالحياة، ومعتمد على النفس وذات سيادة– بلد يمسك زمام مصيره بيده أكثر فأكثر. والشعب الأفغاني يستلهم آفاق مستقبل خال من العنف والحرب. وبفضل جهودنا المشتركة، يتواصل التقدّم الهامّ نحو هذا المسعى.

إن أفغانستان الآن قد تجاوزت منتصف الطريق في انتقالنا إلى المسؤولية الأمنية الكاملة.

نظرا لبدء المرحلة الثالثة من نقل المهام الأمنية في شهر أيار/مايو، فإن ٧٥ في المائة من البلد ستكون من مسؤولية الأمن الأفغاني بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. ويسير تقدمنا على الطريق الصحيح لاستكمال نقل المهام الأمنية بحلول نهاية عام ٢٠١٣. يبدي الجيش والشرطة الأفغانيان درجة أكبر من المرونة والفعالية إذ يأخذان على عاتقهما مزيد من المسؤولية لتلبية الاحتياجات الأمنية للبلد.

وغني عن القول أن استدامة قوات الأمن الوطني الأفغانية ترتبط ارتباطا وثيقا بالدعم الذي تتلقاه في الأجل من المجتمع الدولي. كانت نتائج مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في شيكاغو مؤخرا دليلا واضحا على الالتزام الأكيد من شركائنا الدوليين بتقديم دعم قوي وفعال لقوات الأمن الوطني الأفغانية. ونرحب أيضا بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي القيام بدور تدريبي واستشاري جديد سيدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٤، ونحن نتطلع إلى العمل مع شركائنا ذوي الصلة بشأن نطاق وولاية البعثة الجديدة.

ويتشجع الشعب الأفغاني بتأكيدات المجتمع الدولي على تقديم المساعدة في ضمان السلام والرخاء في جميع مراحل العملية الانتقالية نحو عقد التحول للفترة ٢٠١٥–٢٠٢٤.

وفي هذا الصدد، تحظى الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر بون العام الماضي، ومؤتمر قمة حلف شمال الاطلسي في أيار/مايو ومؤخرا في مؤتمر طوكيو في تموز/يوليه بأهمية بالغة لنجاحنا في الأجل الطويل.

شهد مؤتمر طوكيو بداية لعلاقة جديدة بين أفغانستان وأصدقائنا الدوليين تقوم على أساس التعاون الذي يركز على تحقيق النتائج وتحقق بموجب إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. ونحن نتوقع من المجتمع الدولي أن يفي بالتزامه في توجيه المساعدة من خلال الميزانية الأساسية لدينا ومواءمة مساعداته مع برامج الأولوية الوطنية الأفغانية. إن مكافحة الفساد وتعزيز الحكم وترسيخ سيادة القانون لا تزال تشكل الأولويات الرئيسية بالنسبة لنا.

ويمثل مرسوم الرئيس كرزاي الذي أصدره في تموز/يوليه يوليو من هذا العام خطوة مهمة في جهود مكافحة الفساد لدينا. وسيتم تنفيذ ذلك من خلال تدابير واضحة ومحددة زمنيا تتخذها وزارات الحكومة ووكالاتها وإداراتها بهدف تحقيق المساءلة والشفافية تماما

أفغانستان تستعيد مكانتها المشروعة في المنطقة والعالم، من خلال القيام بدور نشط في جوارها والمجتمع الدولي. وتنطوي اتفاقاتنا المتعددة الأطراف والشراكات الاستراتيجية على التزامات طويلة الأجل بين أفغانستان وشركائها الدوليين. إن الشراكات التي أقمناها، سواء في جوارنا وخارج المنطقة، ضرورية للحفاظ على الإنجازات التاريخية للديمقراطية الفتية في أفغانستان وتأمين السلام والاستقرار في البلد في المستقبل.

وحتى الآن، أبرمنا اتفاقات شراكة استراتيجية، وطويلة الأجل مع الولايات المتحدة الأمريكية، والهند، والصين، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وأستراليا. ونحن نرى تلك الشراكات بوصفها عناصر أساسية في كفاحنا الجماعي ضد الخطرين

التوأم للإرهاب والتطرف وفي دعم ملكيتنا الوطنية الناشئة من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المستقبل.

وإذ نواصل العملية الانتقالية لدينا بخطوات جريئة نحو تعزيز السيادة الأفغانية والملكية الوطنية، يواصل أعداء أفغانستان محاولاتهم اليائسة لتقويض تقدمنا نحو مستقبل أكثر إشراقا. واستهدفت الهجمات الإرهابية على نحو متزايد الأسر والأبرياء من الرجال والنساء والأطفال لأفغان في أجزاء كثيرة من البلد، واضعة حدا وحشيا ومأساويا لحياتهم السلمية. مما لا شك فيه، أن العنف المتواصل الذي ابتليت به أفغانستان نجم عن الدعم العسكري والأيديولوجي والمالي المستمر الذي يتمتع بها الارهابيون، ووجود الملاجئ والملاذات الآمنة خارج حدود البلد.

على الرغم من الكفاح المتواصل ضد الإرهاب، فإن السنوات القليلة القادمة من العملية الانتقالية السياسية والأمنيةستكون هامة لتحقيق مستقبل مستقر لأفغانستان. نحن نعمل بجد لضمان نتائج مثمرة في جهود السلام والمصالحة الجارية. إن عملية السلام والمصالحة الجامعة لدينا تسعى إلى بناء الثقة بين جميع الأفغان. نحن مصممون على أن ندمج في المجتمع تلك العناصر المعارضة المسلحة المستعدة للتخلي عن العنف وقطع العلاقات مع الجماعات الإرهابية وقبول الدستور الأفغاني.

وينشِّط المجلس الأعلى للسلام نهجه لجهود المصالحة. ولدى المجتمع الدولي ومنطقتنا دور هام يقومان به. ودور مجلس الأمن حتمي في هذه العملية. نشكر المجلس على دعم جهود المصالحة لدينا من خلال الموافقة على طلبات الشطب من القائمة التي قدمناها. وعلى نفس المنوال، نحن نأمل أن تشمل الولاية الجديدة للجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان التعديلات اللازمة – تقديرا لأهمية وجود عملية مصالحة وسلام يملكها ويقودها الأفغان– لتعزيز نظام جزاءات أكثر استجابة ومرونة لاستخدامها على نحو أكثر فعالية وإيجابية في تشجيع أولئك الذين هم على استعداد للانضمام إلى تلك العملية. ولذلك فإننا نتطلع إلى العمل عن كثب مع أعضاء المجلس لتعديل القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) بطريقة تزيد من المكتسبات وتسرع عملية السلام الأفغانية.

إن للعنف في أفغانستان تأثيرا كبيرا على أمن ورفاه مواطنينا. ونحن نعرب عن قلقنا الشديد إزاء تزايد عدد الإصابات في صفوف المدنيين في أفغانستان، التي يتسبب في معظمها حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتطرفة. وفي الوقت نفسه، وقعت خسائر في الأرواح البريئة وتعرض السكان للأذى أيضا في سياق عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي. إن خسارة ولو روح بريئة أمر لا يمكن تحمله. نؤكد، مرة أخرى، على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين.

وأكبر التحديات التي تواجه السلام والاستقرار في أفغانستان، مثل التطرف والإرهاب والمخدرات أمر مشترك إقليميا ودوليا. التهديدات المشتركة التي تواجهنا تتطلب حلولا تعاونية. نحن نعمل مع بلدان المنطقة وغيرها من الشركاء من أجل تصدٍ شامل لتلك التهديدات. وعملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان التي أطلقت في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي، تكتسب زخما. وقد تعزز تبلور العملية في المؤتمر الوزاري لمنطقة قلب آسيا المعقود في كابول في حزيران/يونيه مع إعطاء الأولوية لتدابير بناء الثقة الأساسية. ونحن نتطلع إلى لقاء شركائنا من منطقة قلب آسيا في هذه المدينة، في أقل من أسبوع من اليوم، في الاجتماع القادم لكبار المسؤولين.

أود أن أنتقل الآن إلى مسألة خطيرة ومثيرة للقلق العميق بالنسبة لحكومة بلدي والشعب الأفغاني. لقد أدى قصف مناطق من اقليم كونار في شرق أفغانستان عبر خط دوراند

إلى شعور بالغضب والإحباط لم يسبق له مثيل بين الأفغان من جميع مناحي الحياة. ونحن نكرر دعوتنا إلى الوقف لفوري والكامل لهذه الأعمال التي أودت بحياة العشرات من الأفغان، معظمهم من المدنيين، وأسفرت عن العديد من الجرحى. نحن لا نزال على اتصال وثيق بحكومة باكستان لمعالجة هذه المسألة بشكل كلي وبحزم.

ويعرض عدم إنهاء هذه الهجمات للخطر العلاقات الثنائية بين أفغانستان وباكستان، مع الآثار السلبية المحتملة على التعاون الثنائي اللازم لتحقيق السلام والأمن والتنمية الاقتصادية في بلدينا والمنطقة على نطاق أوسع. ترغب أفغانستان في علاقات وثيقة ومثمرة مع باكستان، وهي الجارة التي تربطنا بها علاقات تاريخية وروابط ثقافية وتقليدية.

وإذ نعمل من أجل التصدي للتحديات التي تواجهنا في الطريق، فلا نغفلن عن النجاحات التاريخية والتحولية التي تحققت حتى الآن. ومن الوضح بجلاء التقدم الكبير الذي تم إحرازه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالملايين من الطلاب -البنين والبنات والرجال والنساء ملتحقون بالتعليم الابتدائي والتعليم العالي. وغالبية الأفغان تتوفر لهم الآن إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية ويشاركون بشكل متزايد في العملية الديمقراطية من خلال ممارسة حقهم في تحديد مصيرهم بأنفسهم.

بينما رأينا هذه التغييرات تحدث طوال العقد الماضي، يمكننا اليوم أن نفخر بأن المبادرات الجارية في مجال التنمية يحركها ويقودها الأفغان على نحو متزايد، بدعم من المجتمع الدولي. هذه الخاصية هامة جدا لاستدامة جهود التنمية ومساعدة أفغانستان على تحقيق إمكاناتها الكاملة. وإذ يداهمنا موعد الانتخابات الرئاسية القادمة، نحن ملتزمون تماما بضمان عملية انتخابية شفافة وخالية من أي تدخل خارجي.

وبعد أكثر من ثلاثة عقود من النضال والمعاناة، نحن نمضي قدما بإنعاش أفغانستان وتجديد قواها. ويدرك الأفغان المؤشرات الهامة لسيادتنا. نحن مصممون على مواصلة جهودنا نحو الملكية الوطنية في جميع المجالات، باعتبارها السبيل الأكثر فعالية لضمان السلام والأمن الدائمين في بلدنا.

وقبل الختام، أود أن أعرب عن إدانة الحكومة الأفغانية الشديدة للأعمال الاستفزازية والحمقاء التي وقعت مؤخرا إهانة للإسلام والنبي محمد، صلى الله عليه وسلم. ولئن كنا ندرك حق إخواننا المسلمين في الاحتجاج سلميا ضد تلك الإهانات، فإننا نشجب أي عنف ينجم عن هذه الاحتجاجات، وخاصة ضد البعثات الدبلوماسية في أي مكان من العالم.

إن مفتاح نجاح أفغانستان في المستقبل هو التعاون، في المرحلة الانتقالية الذي نشهده والتحول لاحقا. ويمثل بناء الثقة مع المجتمع الدولي أساس طريقنا إلى الأمن والازدهار. يسرنا أن مجلس الأمن يواصل متابعة الحالة عن كثب، ونحن ممتنون لهم على دعمهم ودعم الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بتنقيح ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة إلى أفغانستان وفقا لمتطلبات السيادة الأفغانية. على المدى الطويل التعاون والشراكة في محور جهودنا، ونحن على ثقة أننا معا نستطيع أن نبني عالم أكثر سلاما واستقرارا أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص يان كوبيس على إحاطته الإعلامية. وأرحب بمعالي السيد زلماي رسول في المجلس وأشكره على بيانه.

لقد طرح البيانان صورة واضحة وشاملة لأفغانستان اليوم، بإنجازاتها والتحديات التي تنتظرها. ولذلك، لن أزيد

عليهما، وسأكتفي بالتطرق إلى نقطتين ترى البرتغال أهما يكتسيان أهمية خاصة.

النقطة الأولى تتعلق بمؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان. والبرتغال ترى أن إطار المساءلة المتبادلة يمثل حجر زاوية عملي ويمكن التحقق منه، وسيسمح لنا ذلك، إلى جانب نتائج مؤتمر بون واجتماع القمة في شيكاغو، بإقامة تعاون دائم بين أفغانستان والمجتمع الدولي على أساس متين من المصالح المشتركة والمساءلة. وتنفيذ إطار طوكيو، في الأجلين القصير والمتوسط، لا يتطلب حنكة سياسية نشطة من جانب السلطات الأفغانية فحسب، بل يقتضي الشفافية والتعاون المتجدد بين الأفغان وشركائهم الدوليين في مرحلة حاسمة لن تخلو من التوترات والمخاطر.

وفي حالة أفغانستان، فإن التكامل والشراكة على الصعيد الإقليمي لا يقل أهمية عن التعاون مع العالم الأوسع. وفي هذا الصدد، فإن التقدم في مبادرات التكامل الإقليمي، التي نود أن نبرز منها عملية اسطنبول – التي نوه إليها تقرير الأمين العام (S/2012/703) والبيانان اللذان استمعنا إليهما للتو – يعد مثالاً مشجعاً لما يمكن تحقيقه من خلال قيادة أفغانية نشطة والتزام قوي بالسلام والاستقرار.

ثانياً، فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان. أود أن أشير إلى محنة الأطفال في سياق الصراع الأفغاني. إن استهداف الأطفال بالذات أمر مقيت بصورة خاصة، ويجب أن تظل هذه المسألة موضع الاهتمام الواجب في تقارير الأمين العام. فحرمان الأطفال من الوصول الإنساني إلى الرعاية الصحية والتحصين، على نحو ما حدث مؤخراً، هو انتهاك جسيم لحقوقهم وجريمة ضد شعب أفغانستان ومستقبلها.

ولابد من الإقرار بجهود القوى الأفغانية والدولية لتقليل عدد الضحايا المدنيين. ونأمل أن يفضي انتقال السلطات ومواصلة القوات الأفغانية تولي المسؤولية عن الأمن إلى تعقب أفضل وتخفيض عدد الضحايا من المدنيين، إلى جانب إيجاد آليات واضحة وذات مصداقية للمساءلة.

أما بالنسبة لحقوق المرأة، فإن المعلومات الواردة في التقرير ليست مشجعة. فالممارسات التقليدية الضارة مازالت تنتهك حقوق النساء والفتيات، والاستهزاء السافر بالعدالة على يد طالبان ضد إحدى الفتيات مؤخراً قد أثار استنكار العالم بحق. والعمل الشجاع والحساس الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هذا المجال يستحق كامل دعمنا وتقديرنا. وندعو السلطات الوطنية والشركاء الدوليين مرة أخرى إلى دعم تطبيق القانون بشأن إلغاء العنف ضد المرأة ووضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة في أفغانستان. ولابد لي أن أشير أيضاً إلى ما جاء في التقرير عن تعثر الجهود لتجنيد النساء كشرطيات. ونحث حكومة أفغانستان على مواصلة معالجة هذه المسألة لما لها من أهمية في ضمان وصول النساء والأطفال إلى العدالة.

وأختتم بياني مؤكداً دعم بلدي لعمل بعثة الأمم المتحدة وممثلها الخاص. وتشهد البعثة عملية إعادة تشكيل تحمل تحديات متجددة في بيئة صعبة للغاية. ومهمة البعثة لم تكتمل بعد. وسيواصل مجلس الأمن متابعة نشاطها عن كثب للتأكد من قدرتها على الوفاء بولايتها في دعم أفغانستان في مسيرتها إلى السلام والرخاء، مثلما قال وزير خارجية أفغانستان بحق.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره (S/2012/703). كما نود أن نرحب بالسيد يان كوبيس ونشكره على إحاطته الإعلامية وعمله الممتاز على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأرحب بحضور الوزير زلماي رسول الذي نود أن نشكره على بيانه المعين. وتقرير الأمين العام يتناول بعض الأحداث المهمة التي نود أن نسلط الضوء عليها.

أولاً، نرحب بنجاح مؤتمر طوكيو الذي عزز التزامات حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، مما يدعم الشراكة الدائمة. ونحن ندعم إطار المساءلة المتبادلة الجديد، الذي يركز على الأمن والهياكل الحكومية المستدامة والشرعية، وكذلك النهوض بالتنمية الاقتصادية في أفغانستان، وهو الأمر الذي لا يقل أهمية. وسوف نتابع تنفيذ الالتزامات باهتمام، ونحيي جهود الحكومة لوضع الإجراءات الكفيلة بتنفيذ النتائج.

وفي هذا الصدد، نعرف أن مؤتمر طوكيو قد ناقش أهمية إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ذات مصداقية وشاملة وشفافة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وفقاً للدستور الأفغاني. ونأمل أن يتسنى الاتفاق على إطار قانوني وفني لتسهيل تلك الجهود بطريقة منظمة. ومن الأهمية بشكل خاص ضمان سن قانون انتخابي وقانون بشأن هيكل اللجنة الانتخابية المستقلة ومهامها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣، قبل عام واحد من الانتخابات.

ثانياً، يسرنا أن العملية الانتقالية في القطاع الأمني تمضي، حتى الآن، حسبما كان متوقعاً لها. ولكن ليس من دون تحديات كبيرة مازالت تثير القلق. فمن جهة، يشجعنا التقدم المتواصل في عملية نقل المسؤولية عن الأمن، التي باتت تشمل الآن ٧٥ في المائة من السكان. ومن جهة أخرى، وكما نعرف، فإن مشاكل أفغانستان لا يمكن أن تحل بالوسائل العسكرية وحدها. ولذلك، نود أن نلمس نفس التقدم والعزم إزاء عملية السلام والمصالحة، التي ينبغي أن يوجهها ويقودها الأفغان. ونحن ندعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دورها المستمر كمورد للمساعي الحميدة. ونرى أيضاً أن نظام الجزاءات المنشأ عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) أداة مهمة وملائمة.

ثالثاً، نثير من جديد مسألة حماية المدنيين. ففي حين لاحظنا تراجعاً في عدد الضحايا المدنيين، يقلقنا تعقد تلك الاعتداءات وكثافتها. ونتفق مع التقييم الوارد في التقرير من أن الاعتداءات على الزملاء والنظراء الدوليين من جانب أشخاص يرتدون الزي الأفغاني تطور يثير القلق ويقوض الثقة خلال الانتقال الأمني الذي ينبغي أن يقوم على التعاون الوثيق بين الأطراف. ونرى كذلك أن حالة النساء والفتيات في أفغانستان تبدو مؤسفة. ولذلك، فإننا ندعو إلى ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لحمايتهن وكفالة حقوقهن، وندعم جهود الأمم المتحدة بقوة في هذا الصدد.

أخيراً، لا يفوتنا أن نعرب عن قلقنا إزاء الانخفاض الكبير في الموارد المخصصة لبعثة الأمم المتحدة، ونأمل أن تبذل الجهود في هذا الصدد حتى لا تتأثر القدرة العملياتية للبعثة وقدرتها على الوفاء بولايتها إلا في الحدود الدنيا. هذه فترة حرجة ينبغي أن نفكر خلالها في اتجاه تعزيز وجود الأمم المتحدة لكي تضمن أن تكون أفغانستان مستعدة وقادرة على مواجهة مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤ بصورة مؤاتية.

وكان مما أذهلنا كذلك، مع أخذ احتياجات أفغانستان الإنسانية الهائلة في الاعتبار، أن مستوى تمويل عملية النداء الموحد لم تتجاوز نسبته ٣٣,٥ في المائة في ١ آب/أغسطس – أي أنه بعبارة أخرى كان يقل عن نصف المبلغ الذي كان متاحا خلال نفس الفترة من عام ٢٠١١.

وأود أن أختتم بالإعراب عن دعم غواتيمالا للآمال التي تعقدها أفغانستان على أن تصبح بلدا ديمقراطيا ينعم بالرخاء والاستقرار، وهي رؤية يشاركها فيها المجتمع الدولي وينبغي أن تتجلى في شكل إرادة سياسية.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/703)، كما أشكر ممثله الخاص، السيد يان كوبيتش، على إحاطته الإعلامية. وأعرب أيضا عن ترحيبي بالإسهام الذي قدمه وزير خارجية أفغانستان، السيد زلماي رسول، في مناقشات اليوم.

سوف أركز في بياني على ثلاثة مجالات هي: مؤتمر طوكيو الأخير بشأن أفغانستان، والتقدم المحرز بشأن العملية الانتقالية، وقوة ما يقدم لأفغانستان من التعاون والدعم على الصعيد الإقليمي.

فأولا، فيما يتعلق بطوكيو، لقد أحرز قدر كبير من التقدم بشأن التنمية في أفغانستان على مدى العقد المنصرم. ذلك أن ملايين إضافية من الأطفال يلتحقون بالمدارس، و٨٥ في المائة من السكان الآن يتمتعون بإمكانية الحصول على التسهيلات الخاصة بالرعاية الصحية الأساسية. ولكن أفغانستان سوف يلزمها مزيد من الدعم للمحافظة على هذا التقدم. وقد جمع مؤتمر طوكيو أطراف المجتمع الدولي معا بغية التصدي لهذا التحدي. فتعهدت الجهات المانحة الدولية بالتزامات كبرى يبلغ مجموعها ١٦ بليون دولار تدفع خلال أربع سنوات إظهارا لدعمها الطويل الأجل لأفغانستان. والتزمت المملكة المتحدة بالإبقاء على تمويلها بالمستويات الراهنة، ١٧٨ مليون جنيه استرليني في السنة كل عام لمدة خمس سنوات.

وتعترف الحكومة الأفغانية بأنها لا بد من أن تؤدي دورها في مقابل ذلك. ويُلزم إطار المساءلة المتبادلة الذي تم اعتماده في طوكيو تلك الحكومة بالنهوض بالحوكمة والاضطلاع بإصلاحات انتخابية، ومعالجة الفساد، وتعزيز حقوق الإنسان، ولاسيما الخاصة بالمرأة. ونتطلع إلى العمل مع الحكومة الأفغانية على تحقيق تلك الأهداف خلال الأشهر والأعوام المقبلة.

ثانيا، فيما يتعلق بالعملية الانتقالية، تحرز عملية نقل المسؤولية عن الترتيبات الأمنية إلى السلطات الأفغانية تقدما حسنا. وقريبا ستعيش نسبة خمس وسبعين في المائة من سكان أفغانستان في منطقة تتولى قوات الأمن الوطنية الأفغانية فيها القيادة فيما يتصل بترتيبات الأمن. ومما يشهد على نجاح ذلك البرنامج عدم حدوث أي تدهور كبير في النظام العام في المناطق التي تم فيها هذا النقل.

وقد برزت مسألة ما يطلق عليه ''هجمات الخُضر على الزُرق'' على نحو ظاهر هذا الأسبوع. ولا يزال أمن قواتنا المنتشرة في أفغانستان، أو في أي مكان من العالم، في أعلى درجات الأولوية، ولكن ذلك لا يعني أي تحول في التزام القوة الدولية للمساعدة الأمنية بتكوين شراكة مع نظرائنا في قوات الأمن الوطني الأفغانية، وتدريبهم وإسداء المشورة وتقديم المساعدة لهم.

إن مأساة جميع النزاعات تتمثل في أن المدنيين كثيرا ما ينوء كاهلهم بأثقل أعباء المعاناة. وما زالت حماية السكان المدنيين الأفغان في صميم الاستراتيجية العسكرية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. ومازالت قواتها تجتهد في العمل على خفض مستويات الخسائر بين صفوف المدنيين إلى أدنى حد. ولقد حققت القوة نجاحا كبيرا في هذا الصدد، يسلط عليه الضوء، من جديد، في تقرير الأمين العام. غير أن المملكة المتحدة تلاحظ ببالغ القلق أن التمرد يواصل استهداف المدنيين دون تمييز.

ثالثا، فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، تعرب المملكة المتحدة عن ترحيبها بالتقدم الملموس الذي أحرز من خلال عملية اسطنبول. والمملكة المتحدة من بين عدد من البلدان التي تدعم هذه العملية، وتتبادل الخبرات وتقدم المساعدة التقنية عند طلبها. وقد شارك وزير خارجيتها في مؤتمر كابول الوزاري في حزيران/يونيه، حيث عرضنا تقديم دعمنا لتدابير بناء الثقة بشأن إدارة الكوارث ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات وللغرف التجارية. وسيكون التعاون الإقليمي من هذا النوع عاملا رئيسيا في دعم استقرار أفغانستان في المستقبل، ومن دواعي الاطمئنان أن نرى هذا الالتزام من كافة الجهات المعنية.

ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان دور بالغ الأهمية تؤديه، سواء خلال عملية الانتقال أو بعدها، وذلك في تنسيق الجهود الدولية ودعم حكومة أفغانستان في الوفاء بالتزاماتها. ومن المهم أن نجد المستوى الصحيح من التمويل لأنشطة البعثة، تماما كما أن من الضروري الاستناد فيما يتخذ من قرارات لتحقيق أوجه الكفاءة في الميزانية إلى معايير استراتيجية واضحة. ويتمتع الممثل الخاص كوبيتش بدعمنا الكامل في هذا الصدد، إذ يسعى لكفالة استمرار البعثة في تنفيذ ولايتها الأساسية المحددة في القرار ٢٠٤١ (٢٠١٢).

وخلال العام ٢٠١٢، أصدرت الحكومة الأفغانية عددا من التعهدات الكبيرة. وبمحاذاة ذلك، من مؤتمر قمة شيكاغو في أيار/مايو إلى مؤتمر كابول الوزاري في حزيران/يونيه ومؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان في يوليه/تموز، برهن المجتمع الدولي على التزامه تجاه أفغانستان في الأجل الطويل. وأود أن أختتم بإيضاح أن المملكة المتحدة ستواصل العمل مع شعب أفغانستان وحكومتها، ومع المجتمع الدولي، في سبيل بناء مستقبل يتسم بالاستقرار لهذا البلد.

السيد أوزوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بالشكر للممثل الخاص، السيد يان كوبيتش، على حضوره إلى هنا اليوم وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس. كما أود أن أعرب له عن شكري على ما قام به من أعمال وما أبداه من تفان تجاه قضية أفغانستان. ونود أيضا أن نرحب بوزير الخارجية، السيد زلماي رسول، وأن نشكره على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في بلده اليوم، وهو بلد ستزوره في القريب العاجل.

إن كولومبيا تدعم المجتمع الدولي في التزامه تجاه التنمية الأفغانية، الذي تجدد خلال مؤتمر طوكيو المعقود في تموز/يوليه الماضي. فقد اتفقنا هناك على العمل من أجل أن تتمتع أفغانستان بالاستقرار والديمقراطية والرخاء خلال الفترة الانتقالية إلى عقد التحول في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤، استنادا إلى المبادئ والالتزامات المتبادلة الواردة في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة.

ويمثل اعتماد المرسوم الرئاسي المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه، الذي يبين تدابير ومواعيد نهائية محددة لمكافحة الإفلات من العقاب والفساد، خطوة هامة للغاية صوب إنجاز الالتزامات التي تعهدت بها أفغانستان في طوكيو في المجالات الخمسة ذات الأولوية التي تم تحديدها، وهي الديمقراطية وإجراء انتخابات نزيهة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والتمويل العام والأعمال المصرفية التجارية، وتنفيذ الميزانية والحوكمة، وأخيرا، النمو المستدام والشامل. ويسهم ذلك فضلا عن التقدم المحرز في المجالات الأخرى، على كل من الساحتين السياسية والمؤسسية، بتقوية هذه الدولة لتكون كاملة الأداء لوظائفها ومستدامة، تملك القدرة على توفير الخدمات الأساسية لشعبها والحد تدريجيا من الاعتماد على المعونة الأجنبية. وسيكون في إجراء الانتخابات المتسمة بالشمول والشفافية والنزاهة، المقرر عقدها في عام ٢٠١٤، دليل واضح على التقدم الذي أحرزته الدولة الأفغانية في مجال تعزيز الديمقراطية.

أما فيما يتعلق بالأمن، فلا نملك إلا أن نعرب عن قلقنا بشأن تصاعد العنف المشاهد في الأشهر الأخيرة. ومع أن تلك الأحداث قد تبدو وكأنها لم تؤثر على عملية الانتقال، التي تنصّ على تولي الأفغان المسؤولية والقيادة الكاملتين في عام ٢٠١٤، ما زال من الضروري الاستمرار في زيادة ما تتمتع به قوات الأمن وإنفاذ القوانين في الشرطة الأفغانية من كفاءة مهنية وقدرة، بما في ذلك إدخال آليات المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعميق التدابير المتخذة لتوفير الحماية للمدنيين، واحترام حقوق الإنسان، وكفالة وجود هيكل للقيادة والرقابة.

وتحقيقا لتلك الغاية، ما زالت مساهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية وبعثة منظمة حلف شمال الأطلسي لتدريب الأفغان أمرا بالغ الأهمية. ونرجو ألا يكون للأحداث الأخيرة تأثير على ما تقدمان من تعاون، وأن تُحترم التزاماتهما في هذا المجال بعد عام ٢٠١٤. فقد تأثرت الإنجازات في العملية السياسية وعملية المصالحة أيضا من جراء الأحداث الأمنية الأخيرة التي أدت إلى وقوع عدد من الضحايا بين صفوف المدنيين.

ومن الأهمية بمكان أن تبدي جميع الأطراف دلائل واضحة على الالتزام بعملية الحوار والمصالحة من أجل منع المزيد من عدم الاستقرار والتشرذم. ونحن متفائلون في الاهتمام بالحوار الذي أبدته بعض جماعات حركة طالبان. في هذا الصدد, فإن تعاون اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات يجب توثيقه مع الحكومة الأفغانية, إذ بُدء ذلك التعاون عملا بالقرار ١٩٨٨(٢٠١١), لكي تستمر المهام والأنشطة التي يضطلع بها وفقا للولاية في كونها أداة دعم لعملية السلام والمصالحة

ينبغي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثل الخاص أن يواصلا إيلاء الأولوية لدعم قوات الحكومة نحو عملية سلام ومصالحة يقودها الأفغان ويملكونها، وأن يوجها أنشطة التعاون والمساعدة التي يقومان بها نحو تعزيز دور المؤسسات الأفغانية من أجل الوفاء بمسؤولياتها في المجالات ذات الأولوية, مثل الحكم والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي. ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور مركزي في تنسيق الجهود الدولية مع السلطات الوطنية, وذلك لكفالة الاتساق مع الأولويات التي حددتها أفغانستان.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية المثيرة للقلق, من الأهمية بمكان أن تحترم جميع الأطراف المبادئ الإنسانية وتيسر تقديم المعونة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها. يجب أن يكون ذلك أحد المبادئ الأساسية للمشاركة في عملية المصالحة. تدرك الوكالات الإنسانية الحاجة الهائلة إلى توفير خدمات مثل الرعاية الصحية والصرف الصحي والتعليم والأغذية التي تتطلب المزيد من التمويل. وينبغي أن يكون الهدف الوطني هو دعم هيكل دولة قادر على كفالة الحكم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على الصعيدين المحلي والدولي, وتحقيق العدالة وإمكانية الوصول إليها بوصفهما أساسيين في تحقيق انتقال مستدام ودائم.

بوسع وزير الخارجية أن يعوّل على الدعم الكامل من كولومبيا في جميع المجالات التي يراها ضرورية, وحيث يمكننا أن نكون ذي فائدة.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بعودة وزير الخارجية رسول إلى المجلس ونشكره على بيانه. أشكر مرة أخرى الممثل الخاص للأمين العام كوبيتش على جميع ما يقوم به وعلى إحاطته الإعلامية. وأود أن أعرب, من خلاله, عن الشكر مرة أخرى إلى موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفريق الأمم المتحدة القطري على عملهما المتفاني في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

منذ اجتماعنا الأخير (انظر S/PV.6793)، أظهر المجتمع الدولي المزيد من الالتزام تجاه الشعب الأفغاني في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤. وكما أثبتت الأحداث الأخيرة فإن العملية الانتقالية على المسار الصحيح, والتزامنا تجاه أفغانستان دائم. أعلن الرئيس أوباما رسميا في ٧ تموز/يوليه، أن أفغانستان حليف رئيسي للولايات المتحدة من خارج منظمة حلف شمال الأطلسي. ويمثل ذلك رمزا قويا للتزامنا تجاه مستقبل أفغانستان. لقد وضعت أفغانستان وشركاؤها الدوليون

عملية انتقالية مسؤولة ستنقل المسؤولية الكاملة عن الأمن إلى أفغانستان.

وتواصل قوات الأمن الوطني الأفغانية التطور من حيث الحجم والقدرات. لا تزال تلك القوات على الطريق الصحيح للوصول إلى قوام قدره ٣٢٠ ٠٠٠ في وقت لاحق من هذا العام. ثلثي جميع الذين يعملون في القوات النظامية التي تدافع عن أفغانستان هم من الأفغان الآن وأكثر من نصف السكان الأفغان تحميهم قوة أفغانية أساساً. ونحن نتطلع إلى التنفيذ الكامل للمرحلة الانتقالية للشريحة الثالثة في وقت لاحق من هذا العام وعندئذ سيكون ٧٥ في المائة من السكان الأفغان، بما في ذلك كل عاصمة من عواصم المقاطعات تمر في عملية الانتقال. كما تم التعهد في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو في أيار/مايو، فإن المجتمع الدولي سوف يدعم قوات الأمن الوطني الأفغانية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤.

بينما نحن نحيي هذه التطورات، نحن ندرك أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، بما في ذلك ما يسمى الهجمات التي تُشن من أفراد يعملون قوات الأمن الوطني الأفغانية. أسباب تلك الهجمات تختلف، ولكننا نعمل بشكل وثيق مع حكومة أفغانستان على مجموعة من التدابير لوضع حد لها. نحن لا نسمح ولن نسمح لهذه الهجمات أن تقوض الجهود الدولية المبذولة لتعزيز قوات الأمن الوطني الأفغانية ووضعها في الصدارة على نحو متزايد.

نحن نعرف أن الأمن في أفغانستان لا يعتمد على قوات أمن قادرة وقوية فحسب، ولكن أيضا على إمكانية وصول الشعب الأفغاني إلى الفرص الاقتصادية واعتقادهم بأن حكومتهم تلبي احتياجاتهم بشكل فعال. إن تعهدات المجتمع الدولي في طوكيو البالغ مجموعها ١٦ بليون دولار على شكل مساعدات اقتصادية حتى عام ٢٠١٥ توافق تقدير البنك الدولي لاحتياجات أفغانستان، تماما كما بتت التعهدات المقطوعة في شيكاغو الاحتياجات الأمنية. وهذه المساعدة ستعين أفغانستان على جذب استثمارات القطاع الخاص والدخول في عقد للتحول يتسم بقدر أقل من المساعدات والمزيد من التجارة، كل ذلك في إطار من المساءلة المتبادلة والمسؤولية المشتركة.

نرحب بالقرار الذي اتخذه الرئيس كرزاي الشهر الماضي ويهدف إلى التصدي للفساد في مؤسسات أفغانستان وتعليقاته مؤخرا بشأن إصلاح قطاع العدالة. كلاهما ضروري لتعزيز سيادة القانون وجذب المزيد من التجارة والاستثمار.

لا شيء يوفر بديلا موثوقا أكثر للتمرد غير توفير الوظائف وفرص الاستثمار التي تصاحب الاستثمارات الأجنبية والتوسع في الأسواق. وإذ تتطور أفغانستان، نحن نراها في صميم منطقة سيجلب تكاملها المزيد من الرخاء للافغان وجيرانهم. إن طريق الحرير الجديد يبرز بالفعل. اللكهرباء من أوزبكستان وتركمانستان هي المحرك للأعمال التجارية الأفغانية. فالقطارات تسير على خط سكك حديدية جديد من الحدود الأوزبكية إلى مزار شريف. وفي يوم ما، يمكن لخط أنابيب ممتد بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند أن ينقل الغاز الطبيعي ببلاييم الدولارات من آسيا الوسطى عبر أفغانستان إلى جنوب آسيا.

ومن الضروري الحصول على المساعدة من جيران أفغانستان والجيران القريبين لكي تصبح أفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة. يسرنا أن نرى أن الرؤية قد بدأت تؤتي ثمارها من خلال عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان ومختلف الاتفاقات الإقليمية والتجارية.

ولكي يستديم تحسين الأمن وزيادة التنمية الاقتصادية يجب أن يقوما على أساس الحكم الرشيد. إن إجراء انتخابات

موثوقة وشاملة للجميع على نطاق واسع في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ سوف يعزز شرعية الحكومة في كابول، ويلبس الأفغان أثواب نجاحها، ويبعث برسالة إلى جميع الفصائل الأفغانية مفادها أن مصالحها يمكن تحقيقها بصورة أفضل من خلال المشاركة السياسية لا العنف.

إن حماية حقوق المرأة الأفغانية أمر ضروري لمستقبل أفغانستان. ونحن ندين بشدة جميع أشكال العنف ضد النساء وقلقون من التقارير االصادرة مؤخرا التي تؤكد على خطورة المشكلة. تواصل الولايات المتحدة العمل مع الحكومة الأفغانية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي لزيادة الوعي بحقوق المرأة، ومنع الاعتداء على النساء والفتيات واحتجازهن، ومحاسبة مرتكبي هذا العنف. نحن نؤيد الجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة في أفغانستان من أجل إقامة وتوسيع خدمات الحماية والمأوى للضحايا من النساء.

وما فتئ الدعم من الأمم المتحدة للشعب الأفغاني وانتقال البلد أمر لا غنى عنه. من دعم الدبلوماسية الإقليمية والعملية السياسية إلى التنسيق بين الحكومة الأفغانية والجهات المانحة وتنفيذ الاتفاقات، ومن عملية كابول وإطار طوكيو. ستواصل بعثة الأمم المتحدة في تأدية دور حاسم في مضي أفغانستان قدما.

تقدر الولايات المتحدة إسهامات الأمم المتحدة من مساعدات إنمائية وإنسانية في أفغانستان، كما يدل على ذلك العمل الهام لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن إيجاد حلول استراتيجية للاجئين الأفغان. نحن نتطلع إلى مزيد من المناقشات بشأن كيفية تطور دور الأمم المتحدة لدعم الشعب الأفغاني في أعقاب نقل المهام الأمنية. نحن على ثقة بأن البعثة سوف تتشاور عن كثب مع حكومة أفغانستان وأعضاء المجلس، والشركاء الإقليميين بينما تواصل التخطيط.

إنهم أبناء الشعب الأفغاني وقادتهم والمنطقة الذين يجب عليهم في نهاية المطاف اتخاذ الخيارات الصعبة التي ستشكل مستقبلهم.

وهم إذ يفعلون ذلك، ستواصل الولايات المتحدة مد يد الدعم لهم والترحيب بالإسهامات القيّمة التي تقدمها الأمم المتحدة في تشكيل هذه العملية.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب بدوري عن الترحيب بالسيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية. كما أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالسيد رسول، وزير خارجية أفغانستان، وأشكره صادق الشكر على بيانه.

خلال الفترة التي يشملها تقرير الأمين العام (S/2012/703)، أكد المجتمع الدولي مجددا التزامه بدعم أفغانستان في مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان، الذي عُقد في ٨ تموز/يوليه، واشتركت في رعايته أفغانستان واليابان. وفي هذا السياق، يرحب المغرب بالتعهد الذي قطعه المجتمع الدولي بتخصيص ما يربو على ١٦ بليون دولار في السنوات المقبلة لمساعدة أفغانستان، الأمر الذي يشهد بالأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على ذلك البلد وعلى ضرورة الوقوف إلى جانبه فيما يبذل من جهود لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار. وشهد المؤتمر أيضا اعتماد إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، الذي أعاد تأكيد التزام الحكومة الأفغانية فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والتشريعية في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥.

أما على الساحة السياسية، فقد أرسى المرسوم الرئاسي الصادر في ٢٧ تموز/يوليه أولويات حكومة السيد كرزاي لفترة السنتين المقبلة، وبخاصة الحرب على الفساد وتجديد مؤسسات الدولة وإقامة آلية تكفل إدارة أفضل لتلك المؤسسات.

وأما على الساحة الأمنية، فنلاحظ أن عدد الحوادث قد تقلص بدرجة كبيرة منذ العام الماضي. ولكنه ما زال أعلى مما كان في عام ٢٠١٠. وقد طرأ هذا التحسن الطفيف في وقت سمحت فيه المرحلة الانتقالية الثالثة بنقل المسؤوليات إلى القوات الأمنية الأفغانية، التي تسيطر الآن على منطقة يقطنها ٧٥ في المائة من سكان أفغانستان. علاوة على ذلك، نشهد زيادة في عدد المقاتلين الأفغان الذين ينضمون إلى برنامج السلام وإعادة الاندماج، الذي ضم إلى صفوفه بحلول منتصف آب/أغسطس ما يزيد على ٥ ٠٠٠ شخص جدد من المحاربين السابقين. ومن الواضح أنه سيكون لهذا تأثير إيجابي على الأمن في أفغانستان.

وقد اتسم التعاون الإقليمي بالأهمية خلال هذه الفترة، كما يتبين من المؤتمر الوزاري لقلب آسيا الذي عُقد في ١٤ حزيران/يونيه في كابول، واشترك فيه ١٤ بلدا وسبع منظمات إقليمية ودولية، وحدد تدابير ذات أولوية لبناء الثقة ترتبط بمجالات مثل مكافحة الإرهاب، ومناهضة الاتجار بالمخدرات، وفرص التجارة، والهياكل الأساسية الإقليمية.

وفيما بعد المؤتمر، هاهي السلطات الأفغانية ماضية في بذل جهودها لتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك مع الدول المجاورة. ونرحب بقيام الممثل الخاص للأمين العام بعدد من الزيارات إلى هذه المنطقة لزيادة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبين تلك الدول وأفغانستان.

وفي سياق مختلف، تستدعي الحالة الإنسانية، وخاصة حالة النساء والأطفال، التزاما جماعيا من السلطات الأفغانية والأمم المتحدة بتوفير المساعدات الضرورية للفئات السكانية الضعيفة. وتمثل مسألة اللاجئين مشكلة أخرى، سواء بالنسبة لأفغانستان أو للدول المجاورة. ولا بد والحال كذلك من بذل جهود إضافية من أجل إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وكفالة إدماجهم في بلدانهم الأصلية.

إن أفغانستان بلد تراجع عن حافة الهاوية وقطع شوطا بعيدا نحو تخليص نفسه من نزاع مميت بين الأشقاء لا يبقي ولا يذر. وما زال أمامه طريق طويل ليحقق استقراره ويعيد بناء نفسه ويبني مؤسسات الدولة حتى يكفل في النهاية سيادة القانون. وتحقيقا لتلك الغاية، يتسم دور البعثة والدول المجاورة والمجتمع الدولي بأسره بأهمية بالغة في مساعدة هذا البلد الذي ما زال يتحمل عذاب الحرب.

وفي الختام، اسمحوا لي بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على جهودهما المبذولة وفاءً بالولاية المنوطة بهما.

السيد مبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد يان كوبيتش على عرضه تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2012/703). ويعرب بلدي عن امتنانه لجهوده ومبادراته للمساعدة على استعادة السلام الدائم في ذلك البلد. كما أود أن أعرب عن تقديري لحضور السيد زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان، وأن أشكره على بيانه.

واليوم، ونحن نعقد المناقشة الثالثة عن الحالة في أفغانستان هذا العام، لا بد لنا من أن نرحب بالتطورات الملموسة على أرض الواقع، رغم استمرار تحديات كبيرة في مجال الأمن والسياسة والحرب على المخدرات والفساد، على سبيل المثال لا الحصر.

ويلاحظ الأمين العام في تقريره أن نقل المسؤولية عن الأمن إلى السلطات الأمنية الوطنية الأفغانية قد مضى بسهولة ويسر. ويأمل بلدي في أن تواصل اللجنة المكلفة من الحكومة بتنسيق عملية نقل المسؤوليات بذل جهودها لوضع اللمسات

الأخيرة على الأعمال التحضيرية للمراحل التالية من عملية الانتقال.

ونلاحظ أن انخفاضا طفيفا طرأ على عدد حوادث العنف، وبخاصة الهجمات الانتحارية، وهو يعزى، في جملة أمور، إلى التدابير التي تتخذها السلطات الأفغانية لزيادة كل من قوات الشرطة والجيش، وذلك بطرق منها تجنيد مزيد من النساء ضمن صفوف الشرطة الوطنية، واستحداث وحدات شرطة مجتمعية متخصصة للقيام بأعمال الشرطة في بعض المقاطعات، وإنشاء برامج للشرطة المحلية. غير أن القلق يساورنا لتزايد حدة الهجمات العشوائية من جديد في الأسابيع الأخيرة. ونعرب عن إدانتنا للهجمات التي تستهدف الأشخاص المحايدين مثل موظفي الأمم المتحدة، ولا سيما الموظفون المعينون محليا وشركاؤهم. وما زالت الهجمات المخطط لها تجعل من الشخصيات السياسية والدينية والسكان المسالمين ضحايا أبرياء.

فقد تسبب الهجوم الانتحاري الذي وقع في ١٨ أيلول/سبتمبر في قتل ١٢ شخصا، من بينهم ثمانية من جنوب أفريقيا يعملون لدى شركة خاصة للطيران. وهذا يصور بوضوح الجو السائد من انعدام الأمان والرعب. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد إدانة الحكومة التوغولية الثابتة لهذا الهجوم الشائن ونتقدم لوفد جنوب أفريقيا بصادق عزائنا. ونشجع الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي على مواصلة الاستثمار بسخاء في مساعدة الشعب الأفغاني على الخروج من هذه الحالة غير المقبولة.

وفي هذا الصدد، نثني على المبادرات التي يُضطلع بها في مجال مكافحة المخدرات بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومن البوادر المبشرة بالخير في هذا الصدد في رأينا موافقة المجلس المشترك للتنسيق والرصد على آلية رصد مكافحة المخدرات التي استحدثت لهذا الغرض. وكل ما يبقى عمله هو أن تنفذ هذه التدابير للتخفيف من المخاوف الخطيرة القائمة لدى الشركاء والبلدان الصديقة.

وقد أخذت الالتزامات التي قطعتها على نفسها السلطات الأفغانية تؤتي أكلها كذلك على الصعيد السياسي، بإعلان الرئيس حامد كرزاي أنه سيكرس السنتين الأخيرتين من فترة ولايته لتعزيز الحوكمة الرشيدة بمحاربة الإفلات من العقاب والفساد، وتعزيز المساءلة والنهوض بفعالية المعونة. وفي الوقت ذاته، من شأن الأحداث الانتخابية التي ستجري في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ أن تشكل تحديات كبرى للحكومة، التي يجب عليها، وفقا لما نص عليه إعلان طوكيو وإطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، أن تنظم انتخابات رئاسية وتشريعية ذات مصداقية وشاملة للجميع. ولدى توغو رغبة أكيدة في أن ترى اعتماد القانون الانتخابي المتعلق بهيكل اللجنة الانتخابية المستقلة في غضون الإطار الزمني الموضوع.

وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل ألا يكون لاستقالة رئيس العمليات الانتخابية أي تأثير على السير الطبيعي للعملية الجارية بالفعل.

ونحن نقدر الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال المرحلة الثانية من مشروع الدعم الانتخابي ”تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد“ والدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في توفير المساندة التحليلية والاستشارية واللوجستية للمجلس الأعلى للسلام. ونرحب أيضا بأن المجلس الأعلى يضطلع بأنشطة لتعزيز الأوضاع السياسية لتشجيع عملية السلام. وفي هذا الصدد، نشجع استمرار الحوار مع جميع الأطراف السياسية.

وفضلا عن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، فإن أفغانستان بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى دعم بلدان المنطقة. والتقدم الملموس المحرز في مجالي التعاون الإقليمي

وبناء الثقة المتبادلة خلال المؤتمر الوزاري الذي عقد في كابول في حزيران/يونيه هو علامة إيجابية على نجاح عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. وتوغو تحث البلدان المعنية على بذل كل ما في وسعها لإزالة العقبات التي تعترض التعاون مع أفغانستان. وندعو حكومتي باكستان وأفغانستان، على وجه التحديد، إلى مواصلة العمل معا من أجل التغلب على مشاكلهما الحدودية.

وفي مجال المساعدة الإنسانية، يشير التقرير (S/2012/703) إلى التزام وزارة الصحة العامة بدعم الإجراءات الرامية إلى الحد من وفيات الرضع. كما تم تحقيق تقدم كبير في المؤشرات المتعلقة بالنساء والأطفال. وبلدي في غاية السرور بذلك ويعلق أملا كبيرا على برنامج العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن وإعادة إدماجهم والذي اشتركت في إعداده الوزارات الأفغانية المختصة والأمم المتحدة.

والحالة في أفغانستان ستتطلب، كما حدث في الماضي، مساعدة المجتمع الدولي، خاصة بعد الانسحاب المقرر للقوات الدولية في أواخر عام ٢٠١٤. وينبغي عدم تبديد الآمال التي أثارها مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان الذي عقد في تموز/يوليه. وينبغي دعم التقدم الملحوظ الذي أُحرز والعمل على استدامته. وأكرر شكر توغو العميق للأمم المتحدة وجميع وكالاتها المتخصصة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك لبعثة الأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، على جميع تضحياتهم بهدف توفير مستقبل واعد لأفغانستان.

السيدة نوتوتيلا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، على عرضه للتقرير الفصلي عن أفغانستان (S/2012/703). وجنوب أفريقيا ترحب بمشاركة وزير خارجية أفغانستان، السيد زالماي رسول، وتشكره على تقييمه للحالة في بلده.

تدور مناقشة اليوم في سياق أعمال عنف ومظاهرات على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم الإسلامي. ولم تظل أفغانستان بمنأى عن هذه الحوادث، كما يشهد على ذلك الهجوم الانتحاري الذي وقع في وقت سابق من هذا الأسبوع وراح ضحيته ثمانية من رعايا بلدي. وقد قوضت هذه الحوادث، مقترنة بتصاعد العنف في أفغانستان خلال الشهر المنقضي، التقدم الذي أُحرز نحو تحقيق السلام، وهي تذكرنا بأنه لا يزال هناك الكثير جدا من العمل الذي يتعين القيام به.

وجنوب أفريقيا ترحب بالجهود المستمرة التي تبذلها القيادة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي لوضع البلد في مسار مستديم نحو السلام والتنمية المستدامة. والسلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوار والمصالحة. ونرحب بمبادرات الحكومة الأفغانية المثابرة للتواصل مع المعارضة المسلحة ونداءات الرئيس كرزاي المستمرة للمعارضة المسلحة لإلقاء أسلحتها. وإبرام تسوية بين الأفغان، بما في ذلك التواصل مع حركة الطالبان، هو الحل الوحيد لضمان الاستقرار والأمن على المدى الطويل.

والإطار الذي يوفره القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) هام في تيسير هذه العملية. ونحن نشعر بالقلق إزاء رفض بعض عناصر المجتمع الأفغاني المشاركة في عملية المصالحة. والالتزام بالمصالحة الوطنية والتوصل إلى حل سياسي سلمي لا يزالان محوريين لاستقرار أفغانستان في الأجل الطويل. ونرحب بالجهود الجارية التي يبذلها المجلس الأعلى للسلام لتعزيز أنشطة التوعية السياسية والسلام المستدام في البلد. وأي عملية سياسية جامعة يجب أن تكون شاملة للنساء والشباب وممثلي الأديان لتقرير مستقبل بلدهم. وبالتالي، فإن إنشاء أفرقة عاملة من المجتمع المدني بهدف حشد دعم أكبر قسم من المجتمع الأفغاني لأعمال المجلس الأعلى تطور هام. ومن الضروري

أن تعطي بعثة الأمم المتحدة الأولوية لتقديم الدعم لعملية سلام يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها، وذلك لضمان السلام المستدام في البلد.

وأفغانستان تواصل السير نحو توطيد مؤسساتها الديمقراطية ومؤسسات الحكم فيها. ونرحب بالإطار القانوني والتشريعي الذي يجري وضعه حاليا لضمان نزاهة وشفافية وشمول الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥. وتمشيا مع القرارات التي اعتمدت في مؤتمر طوكيو، نرحب بتعهد الرئيس كرزاي في خطاب ألقاه أمام الدورة المشتركة الاستثنائية للجمعية الوطنية في حزيران/يونيه بأنه سيلتزم خلال السنتين المتبقيتين له في منصب الرئيس بمواصلة تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة والفعالية.

وعلى الرغم من انخفاض الحوادث الأمنية والخسائر البشرية من المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن تقرير منتصف المدة لبعثة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ يشير إلى مقتل وجرح أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص وإلى أن ٣٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. فالنساء والأطفال لا يزالون متضررين من الصراع على نحو غير متناسب. وسقوط خسائر بشرية من المدنيين المتضررين من الصراع نتيجة الغارات الجوية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وكذلك استخدام العناصر المناوئة للحكومة للأجهزة المتفجرة المرتجلة لا يزالان يشكلان مدعاة إلى القلق. ونود أن نؤكد مجددا على أن جميع العناصر المسلحة العاملة في أفغانستان تتحمل المسؤولية عن ضمان حماية المدنيين، وأن تقاعس الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على السواء عن الوفاء بهذه المسؤولية ينبغي ألا يمر دون عقاب.

والتقرير التاسع للأمين العام عن حماية المدنيين (S/2012/376) يؤكد على أهمية المساءلة. ويُذكرنا بذلك البيان الرئاسي بشأن العدالة وسيادة القانون الذي اُعتمد في كانون الثاني/يناير (PRST/2012/1)، والذي كرر فيه مجلس الأمن دعوته لجميع أطراف الصراعات المسلحة إلى الامتثال للالتزامات المنطبقة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية المدنيين.

والزيادة في الهجمات التي يشنها أفراد من قوات الأمن الأفغانية على قوات التحالف تدعو إلى القلق. وبينما تنسحب قوات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإن هذه الهجمات تؤدي إلى تآكل الثقة ويمكن أن تقوض تسليم المسؤوليات بسلاسة من الناتو لقوات الأمن الوطني الأفغانية. وزيادة حوادث العنف الموجه ضد المرأة والتحديات التي لا تزال تواجه النساء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تثير القلق. ويسرنا أن نلاحظ التزام الحكومة الأفغانية بمعالجة كل هذه التحديات. ونؤيد ونرحب بإطلاق شبكة السلام (N-Peace) في كابول، وهي مؤسسة تهدف إلى دعم قيادة النساء في بناء السلام.

ونحن نؤكد أيضا على ضرورة الاستمرار في تعزيز الأمن في أفغانستان على الصعيد الوطني من خلال الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي. ولذلك، فإننا نجد تشجيعا في الجهود الدبلوماسية والسياسية الجارية على الصعيدين الثنائي والإقليمي لمساعدة أفغانستان في انتقالها إلى السلام والاستقرار. والاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا بين أفغانستان وباكستان في مزار الشريف وكابول تزيد تعزيز عملية السلام وتساعد في هذه المساعي.

وهناك صلة لا تنفصم بين التنمية والأمن في أفغانستان. وفي هذا الصدد، يشجعنا التضامن والالتزام الذي أبداه المجتمع الدولي خلال مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان ومؤتمر القمة بشأن الاستثمار الذي عقد في نيودلهي.

تلك المبادرات مهمة لتعزيز الدعم العالمي لتحقيق التنمية في أفغانستان والاستدامة الاقتصادية الطويلة الأجل فيها،

وكذلك لضمان عدم فقدان المكاسب المسجلة خلال الأعوام الماضية.

في الختام، نود أن نؤكد مجددا بأن الملكية الوطنية، إلى جانب الدعم الدولي، حاسمان لتحقيق التقدم السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان. إن دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أمر حيوي، ونحن على ثقة بأن تقليص ميزانيتها، لن يكون له تأثير ضار على قدرتها على الوفاء بولايتها الرئيسية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكر السيد كوبيتش على تحليله للحالة في أفغانستان. استمعنا بعناية إلى البيان الذي أدلى به وزير الشؤون الخارجية الأفغاني، السيد رسول. إن الاتحاد الروسي مهتم بأن تصبح أفغانستان دولة تنعم بالسلام والاستقرار والديمقراطية. بطبيعة الحال، نأمل في أن يتم القضاء على جميع التهديدات التي يمثلها الإرهاب، والاتجار بالمخدرات اللذان مصدرهما ذلك البلد بشكل كامل.

للأسف، كما أظهرت ذلك مجموعة من الأحداث الأخيرة، فإن البلد لا يزال يواجه حالة أمنية معقدة في المناطق النائية وفي العاصمة نفسها، على حد سواء. ونحن قلقون بوجه خاص جراء تجدد أعمال التطرف في شمال البلد، حيث كانت الحالة قبل ثلاث سنوات فقط هادئة نسبيا. ويجري صد الإرهابيين بشكل أساسي في اتجاه الشمال، حيث يتسللون من هناك إلى بلدان آسيا الوسطى. إن ذلك يشكل تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة. كما أننا نشعر بالقلق جراء موجة الأعمال الإرهابية التي اجتاحت البلد، على خلفية إحراز تقدم في نقل المسؤوليات سريعا، وانسحاب القوات الأجنبية. ونعرب عن تعازينا لزملائنا من جنوب أفريقيا، بعد وفاة أحد مواطني جنوب أفريقيا، خلال الهجوم الذي نفذ على كابول في ١٨ أيلول/سبتمبر.

ينبغي أن يعوض تقليص قوام قوات القوة الدولية للمساعدة الأمنية،بالتعزيز النوعي للاستعداد القتالي لقوات الأمن الأفغانية، بحيث عندما يحين الوقت للقوة الدولية للمغادرة، ستعتمد الحكومة الأفغانية على قدراتها الذاتية لحفظ النظام والقانون، حتى تكون قادرة على فرض الأمن بشكل كامل. وسيواصل الاتحاد الروسي توفير المساعدة للقوات الأفغانية في ذلك المجال.

لدينا أسئلة فيما يتعلق بالتصريحات المتناقضة التي مفادها بأن القوات الأجنبية ستغادر أفغانستان في عام ٢٠١٤، بينما ستظل القواعد الأجنبية. نود وضوحا كاملا. إذا تم الانتهاء من مهمة مكافحة الإرهاب، يعني ذلك بأنه سيجري الاحتفاظ بالقواعد الأجنبية لهدف آخر لا يمت بصلة للتحدي الأفغاني. إذا كانت ثمة حاجة لمواصلة المعركة ضد الإرهاب، يتعين أن يمدد مجلس الأمن الولاية. على أي حال، لا ينبغي استخدام ما تبقى من الوجود العسكري ضد مصالح جيران أفغانستان، وبلدان المنطقة.

لذلك نتطلع بشكل محدد لإجراء حوار بناء بشأن تلك الولاية، وقوام القوات وأهداف أية عملية مستقبلية تنفذها منظمة حلف الشمال الأطلسي في أفغانستان. ويمكن إجراء ذلك فقط بموجب قرار لمجلس الأمن، وبعد أن تبلغ بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، المجلس بأنها قد نفذت ولايتها الحالية. في سياق انسحاب بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، من الواضح أن دور الأمم المتحدة سيتزايد فيما يخص التسوية الأفغانية. يجب أن تتمثل مهمتها في أن تظل منسقة للجهود المدنية الدولية الرامية إلى المساعدة في تحقيق الاستقرار، مع تركيز الأنشطة على تعزيز السيادة الأفغانية وعلى الدور القيادي للأفغان في قيادة بلدهم. ويتعين الاستكشاف الكامل لعواقب تقليص قوة البعثة التي تضطلع بأنشطة ميدانية. ويتعين معالجة المسائل المتعلقة بالمشاركة المثلى للمناطق الأفغانية جنبا

إلى جنب مع الحكومة الأفغانية، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة الأمنية في مختلف مناطق البلد.

ولا تزال الحالة غير مقبولة فيما يتعلق بانتاج المخدرات وتجارتها والاتجار بها على نحو غير مشروع في البلد، مما يهدد السلم والاستقرار الدوليين. ونحيط علما بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتدمير محاصيل خشخاش الأفيون ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. مع ذلك، فإن معالجة تلك المشاكل يتطلب اتباع نهج شامل، واضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي. إننا واثقون من أن بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بغض النظر عن جدولها الزمني للانسحاب من أفغانستان، هي في حاجة إلى تعزيز فعالية جهودها في مجال مكافحة المخدرات. وثمة حاجة إلى عناية خاصة واتخاذ إجراءات حاسمة فيما يخص تحدي القضاء على محاصيل المخدرات ومختبرات الهيروين.

للأسف، تُرفض بإصرار محاولاتنا المستمرة للتعاون مع منظمة حلف الشمال الأطلسي في ذلك المجال، من خلال الآليات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون و منظمة معاهدة الأمن الجماعي. نحن عازمون على مواصلة العمل في إطار ميثاق باريس موسكو، الذي أصبح أحد أكثر الأدوات الدولية فعالية لمواجهة خطر المخدرات. و نعتزم أيضا مواصلة العمل في إطار المنظمات الإقليمية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون و منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والمجموعة الرباعية المكونة من أفغانستان وباكستان والاتحاد الروسي وطاجيكستان.

تشكل المصالحة الوطنية السبيل الوحيد لضمان تسوية سلمية للمشكلة الأفغانية. إننا نؤيد موقف الحكومة الأفغانية في سياق تلك العملية. لقد وافق مجلس الأمن عليها، وهي تنص على إجراء حوار مع أولئك الذين رفضوا العنف لتحقيق أهدافهم السياسية، والذين لا تربطهم علاقة بتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى، والذين يعترفون بدستور جمهورية أفغانستان الإسلامية ويمتثلون له. ويشكل استيفاء تلك المعايير شرطا مسبقا لإزالة الأشخاص من نظام الجزاءات.

يجب تناول إمكانية إشراك مختلف الأشخاص في الحوار بعناية فائقة، مع مراعاة نظام الجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن. إننا نعارض إجراء اتصالات وراء الكواليس مع جماعات طالبان، تلتف على حكومة أفغانستان، والتي يمكن أن ترسل إشارات مضللة عن النوايا الحقيقية للمجتمع الدولي في سياق التسوية الأفغانية.

يزداد البعد الإقليمي للتسوية الأفغانية أهمية. في ذلك الصدد، وبالاقتران مع الآليات الإقليمية القائمة، من المهم تطوير عملية اسطنبول بوضوح إلى جانب الدور النشط للأمم المتحدة. كما أننا نؤيد نهج مؤتمر كابول لتعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها. إن الاتحاد الروسي على أهبة الاستعداد لبذل قصارى جهوده من أجل تطوير التعاون الإقليمي، لما فيه مصلحة أفغانستان في المجالات التي تفيد ذلك البلد فائدة حقيقية. نحن منفتحون على الشراكات مع جميع البلدان المهتمة فيما يخص تنفيذ المشاريع المهمة لأفغانستان. ولا نزال نقدم أيضا المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني. ونحن على ثقة بأن بذل جهود إقليمية أكثر تماسكا وتنسيقا، وتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها أعضاء المجتمع الدولي، سيسهمان في ضمان تحقيق تنمية مستدامة في أفغانستان، وازدهار شعبها، وسيساعدان على إقامة أفغانستان مستقلة ومسالمة وخالية من الإرهاب وجرائم المخدرات من جديد.

السيد موسايبف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بالسيد زلماي رسول وزير خارجية أفغانستان، وأشكره على بيانه المتبصر. إننا ممتنون أيضا للممثل الخاص يان كوبيتش، على إحاطته الإعلامية، وكذلك للأمين

العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2012/703).

توفر لنا مناقشة اليوم فرصة ممتازة لتقييم التطورات السياسية والأمنية التي حدثت مؤخرا في أفغانستان، إلى جانب ما يتصل بذلك من عمليات إقليمية ودولية. إن حكومة أفغانستان تواصل إحراز تقدم ملموس في اتجاه تحقيق الاستقرار والتنمية في البلاد. و من الأهمية بمكان الحفاظ على الوتيرة الثابتة للتقدم المحرز حتى الآن، الأمر الذي يتطلب درجات متساوية من الالتزام المستمر من جانب كل من أفغانستان وشركائها الدوليين.

على الرغم من أن الحالة الأمنية العامة في البلد لا تزال غير مستقرة، مع استمرار الاشتباكات المسلحة، والاغتيالات والهجمات الانتحارية التي يشنها المتمردون، والتي تشكل تهديدا خطيرا لمجمل الجهد المتعلق بإحلال السلام والاستقرار في أفغانستان، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تواصل انخفاض عدد الحوادث الأمنية. نحيط علما بإيجابية بالتقدم المحرز فيما يخص عملية نقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية، وبالاستقرار الذي يسود المناطق التي تقع تحت سيطرتها.

دعا المجلس باستمرار جميع الأطراف في أفغانستان إلى اتخاذ تدابير ترمي إلى تقليل الخسائر في صفوف المدنيين، التي إلى جانب تسببها في معاناة إنسانية، تقوض أيضا بشدة الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة.

وعلى ذلك المنوال، نرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة، بما في ذلك إنشاء فريق في الجيش الأفغاني لتقليل الضحايا من المدنيين، يكفل إجراء التحقيقات في حينها والتتبع الدقيق للحوادث ذات الصلة.

وفي المجال السياسي، ينبغي الثناء على الجهود المتواصلة التي يبذلها المجلس الأعلى للسلام بغية تعزيز الأنشطة الرامية إلى إيجاد الظروف المواتية لإحلال السلام الدائم، لاسيما مبادراته العملية للانفتاح على طائفة أوسع نطاقا من مكونات المجتمع الأفغاني، وتفاعله الوثيق مع الشركاء الإقليميين. والتقييم ذاته يصدق على تنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج. ولابد من استمرار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دعم هذا البرنامج والمجلس الأعلى للسلام لدى المضي قدما في عملية سلام واسعة وشاملة يقودها الأفغان ويتولون زمامها، وهو ما يشكل الأساس لكامل عملية تحقيق الاستقرار وإحلال السلام الدائم في البلد.

إن تعزيز الحوار السياسي والتعاون بين أفغانستان وجيرانها المباشرين و نظرائها الآخرين بشأن مجموعة واسعة من المسائل استنادا للرؤية المشتركة والثقة المتبادلة شرط لا مناص منه لبناء مستقبل يتسم بالسلام والاستقرار في البلد والمنطقة. ونرحب باستمرار جهود وانجازات أفغانستان وشركائها في ذلك الصدد. ونشدد على الأهمية الخاصة لنتائج متابعة المؤتمر الوزاري ”قلب آسيا“ الذي عقد في كابول في ١٤ حزيران/يونيه.

وفي إطار عملية اسطنبول، يشارك وفد بلدي في عدد من تدابير بناء الثقة، وهو يضطلع بدور ريادي مشترك في تنفيذ هذه التدابير في مجالات مكافحة المخدرات والمرافق الأساسية على الصعيد الإقليمي. ونتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة في الاجتماع الرفيع المستوى القادم، الذي سيعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر في نيويورك.

وإذ تتواصل الفترة الانتقالية التي ستنتهي بانسحاب القوات العسكرية الدولية وتولي قوات الأمن الأفغانية للمسؤولية الشاملة عن الأمن بنهاية عام ٢٠١٤، تتزايد حدة وخطورة مهام استتباب الأمن وتحقيق التنمية التي يتعين على

الحكومة الأفغانية أن تواجهها. وبالتالي، أصبح من الضروري أن يعزز المجتمع الدولي دعمه لحكومة أفغانستان.

وانطلاقا من ذلك الرأي، نعتبر مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان، الذي عقد في ٨ تموز/يوليه حدثا رئيسيا بارزا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ جاء مكملا ومعززا للالتزامات المتبادلة للأجل الطويل بين أفغانستان والمجتمع الدولي، التي تم التعهد بها في مؤتمر أفغانستان في بون ومؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو. وتعهد المجتمع الدولي في طوكيو بتقديم دعم مالي كبير يدل على الثقة التي تحظى بها الحكومة الأفغانية لما أبدته من تفان قوي فيما يتعلق بتحقيق الاكتفاء الذاتي والرفاه في أفغانستان.

استنادا إلى مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة والعلاقات الأخوية مع أفغانستان، فإن أذربيجان تسهم منذ سنوات عديدة في الجهود الدولية في ذلك البلد. فقد شاركنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية منذ بدايتها تقريبا، وعززنا بصورة مطردة مساهمتنا العسكرية فيها. ونعتقد أن بناء قدرات مؤسسات أفغانستان يجب أن يظل في صلب المساعدات الدولية بغية تمكين حكومة أفغانستان من بسط سلطتها السيادية بجميع وظائفها. ولذلك السبب، ما انفكت أذربيجان تعزز مساهمتها، سواء ماديا أو بتقديم المساعدة على بناء القدرات في المجالات غير العسكرية في أفغانستان.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا كامل دعم حكومة بلدي لسيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية ووحدتها، معربا مرة أخرى عن عزمنا على مواصلة مساهمتنا الفعالة في الجهود الجماعية في أفغانستان.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام كوبيتش والوزير رسول على بيانيهما.

وأؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن الهجمات التي يشنها أفراد الشرطة الأفغانية والجنود الأفغان على مدربيهم، وما يقوم به المتمردون، يجب ألا يطغى على ازدياد الاتجاهات الإيجابية. العملية الانتقالية تتواصل، وقوات الأمن الوطنية الأفغانية توفر الأمن لـ٧٥ في المائة من السكان الآن. وكما تم التشديد على ذلك في تقرير الأمين العام(S/2012/703)، لم يسجل أي تدهور للحالة في المناطق التي تمت فيها العملية الانتقالية. وقد شهدنا ذلك في سوروبي وكابيسا، التي ستتولى فيهما السرية الثالثة للجيش الوطني الأفغاني، الجاهزة للقتال، كامل المسؤوليات بحلول نهاية العام.

وانخفض عدد الحوادث الأمنية ب ٣٠ في المائة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. كما انخفض عدد الضحايا من المدنيين، وإن لم يتم ذلك بنفس المعدل. وأكثر من ٨٠ في المائة من الضحايا يتسبب فيها المتمردون. وقد وصلت قوات الأمن الأفغانية الحد الأقصى من حيث قوامها. وسنواصل تدريب أفراد الجيش والشرطة الأفغان حتى عام ٢٠١٤، وهو ما سنخصص له ثلث كامل ما نقدمه من معونة إلى أفغانستان. وهدفنا الوحيد هو أن نترك بعد انسحابنا قوات أمن أفغانية احترافية تتمتع بالمصداقية والقدرة على البقاء، وتمولها على نحو كامل الدولة الأفغانية في أجل أقصاه نهاية عام ٢٠١٤.

ويكمل تلك الجهود ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم متواصل للأجل الطويل بغية تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان من خلال المساعدات المدنية. وقد تم التأكيد بشدة على ذلك في ٨ تموز/يوليه في مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان. وعندئذ، أعلن وزير خارجية فرنسا عن زيادة ب ٥٠ في المائة في معونتنا المدنية لأفغانستان قدرها مقارنة بمستوى السنوات الخمس الماضية، لتصل إلى ٣٠٨ مليون يورو. وترتكز هذه المعونة على الزراعة والتعليم والتبادل الثقافي وعلم الآثار والبحوث والتنمية الاقتصادية والأمن والصحة. وبموجب

معاهدة الصداقة والتعاون التي تربط بيننا، ستهيكل تلك المعونة وفقا لأولويات الحكومة الأفغانية.

وقد اكتسى مؤتمر طوكيو أهمية خاصة فيما يتعلق بالالتزامات التي تعهد بها الجانبان. فالأفغان تعهدوا بالعمل على كفالة الحوكمة الجدية، وتنظيم انتخابات شفافة وشاملة وذات مصداقية ضمن الإطار المتفق عليه، وتنفيذ التوصيات الاقتصادية الدولية، ومكافحة الفساد، وحماية حقوق الإنسان، لاسيما حقوق النساء. ونتوقع من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وفقا لولايتها، أن تضطلع بدورها الكامل في دعم السلطات الأفغانية في ذلك العمل الصعب والحاسم.

إن العوامل الإقليمية الحاسمة من حيث مستقبل أفغانستان لا تزال تتسم بالتناقض. وعملية اسطنبول يوجهها الآن الأفغان، بدعم من البلدان المجاورة والشريكة، التي ستعقد اجتماعا في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر لتقييم عملها. وقد أعربت فرنسا عن اهتمامها بالإسهام في وضع تدابير بناء الثقة في مجالات مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات وإدارة الكوارث الطبيعية. وعلاوة على ذلك، وعلى غرار الأمين العام، نتابع بقلق النشاط العسكري عبر الحدود في محافظة كونار والأنشطة العسكرية على جانبي الحدود.

وفي الختام، أود أن أشيد بما تقدمه الأمم المتحدة من دعم إلى أفغانستان من خلال تواجدها المتواصل طيلة ٦٠ سنة، وجهود موظفيها بقيادة الممثل الخاص، الذين يقومون بعمل بطولي في ظروف صعبة خدمة لأفغانستان حكومة وشعبا. ويتطلب ذلك الدعم الإصرار بالنظر إلى القيود المتعلقة بميزانية الأمم المتحدة ووجودها في العديد من مناطق الأزمات، مما يزيد من الضغوط المفروضة على المنظمة.

وينبغي للحكومة الأفغانية أن تعمل بصورة متزايدة عمن أجل المحافظة على تلك العلاقة، أولا وقبل كل شيء، من خلال ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والسفارات. وينبغي ألا ننسى موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا في مزار الشريف، حتى وأننا نشهد مرة أخرى ظروفا تكاد تكون مماثلة للظروف التي تسببت في مقتلهم. كما ينبغي للسلطات الأفغانية أن تستخدم بصورة كاملة نظام جزاءات الأمم المتحدة باعتباره تدبيرا من تدابير بناء الثقة، بغية تحقيق المصالحة فيما بين أبناء أفغانستان، باقتراح قوائم جديدة مثلا.

إننا على يقين بأن الأمم المتحدة، على نحو عام، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بصورة خاصة، سيضطلعان بدور رئيسي في أفغانستان في السنوات المقبلة. ونأمل أن الاعتبارات المتعلقة بالميزانية لن تقوض قدرة البعثة على الوفاء بولايتها الرئيسية كما حددها مجلس الأمن.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل كلمتي بضم صوتي إلى أصوات الآخرين في توجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا جدا بمعالي السيد زلماي رسول وزير خارجية أفغانستان، في مجلس الأمن وأشكره على بيانه. كما نشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2012/703) ونعرب عن امتناننا للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان.

إن أفغانستان في خضم مرحلة انتقالية حرجة تتحمل خلالها المسؤولية عن الأمن والحوكمة أثناء تقليص قوام القوة الدولية للمساعدة الأمنية بنهاية عام ٢٠١٤. لذلك فإن التزام المجتمع الدولي المستمر بمساعدة أفغانستان أمر ضروري لتتمكن أفغانستان من الاعتماد اعلى نفسها. .

جدد المجتمع الدولي، خلال السنة الماضية، التزامه تجاه أفغانستان في المؤتمرات التي عقدت في بون وشيكاغو وطوكيو، وعلى المستوى الإقليمي في اسطنبول وكابول. كما

شكل مؤتمر القمة للاستثمار في أفغانستان، الذي عقد في دلهي في ٢٨ حزيران/يونيو واستضافته الهند، مسعى للإسهام في هذا الجهد من خلال لفت الانتباه إلى دور وإمكانات الاستثمار الأجنبي وتنمية القطاع الخاص المحلي في إيجاد خطاب يتعلق بتوفير الفرص والعمالة لمواجهة القلق المتعلق بتقليص قوام القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

وإذ نقدم المساعدة إلى أفغانستان بغية تحقيق الهدف المنشود المتمثل في الاعتماد على الذات على المدى البعيد، نحن أيضا في حاجة إلى مراعاة أن الهياكل التحتية للإرهاب لا تزال سليمة في المنطقة. وكما يشير تقرير الأمين العام إلى ذلك بصورة مستصوبة، ''كان التغير طفيفا في الديناميات المؤدية إلى التخفيف من شدة دورة النزاع العميقة الجذور (S/2010/703، الفقرة ٦٢). وعلاوة على ذلك، سيكون لتناقص الوجود الدولي تأثير ملموس من الناحية المالية في مناطق عديدة، يمكن أن يؤدي، في المدى القصير على الأقل، إلى تفاقم سلوكيات النهب''.

لا تزال أفغانستان تواجه التهديد المتمثل في الإرهاب الذي يعرض وجودها للخطر، استنادا إلى الدعم الإيديولوجي، والمالي واللوجستي المقدم من خارج حدودها. ولا تزال الحالة الأمنية هشة وقد تفاقمت على مدى الشهرين الماضيين من خلال زيادة حادة في تنوع وانتشار وكثافة الهجمات التي تشنها حركة طالبان ومؤيديها. وعلاوة على ذلك، تسببت عمليات القصف عبر الحدود في إحداث اضطرابات واسعة النطاق للحياة الطبيعية وأثارت الغضب الشعبي.

تعاني قوات الأمن الوطني الأفغانية من سوء التجهيز لصد التحدي دون مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي. نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لعزل واجتثاث شبكة الإرهاب، التي تضم عناصر من تنظيم القاعدة وحركة طالبان، لاشكار إ تويبا، وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

نرحب بالتعهدات التي قطعت في مؤتمر طوكيو بما يقدر بنحو ١٦ مليار دولار من المساعدات المالية حتى عام ٢٠١٥ ومواصلة الدعم حتى عام ٢٠١٧ عند مستويات العقد الماضي أو قريبا منها. وفي الوقت نفسه، ندرك أن هذه الأرقام تمثل خط الأساس، أو الحد الأدنى من متطلبات أفغانستان حتى تصل إلى الإكتفاء الذاتي.

إن إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة جهد نبيل نؤيده تأييدا تاما. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أنه لا يمكن تحقيق التبادلية الحقيقية سوى من خلال مستويات متساوية من القدرة. يتطلب الحكم الرشيد دولة قوية لديها السيطرة الكاملة على أراضيها، وهو ما لا يحدث حتى الآن في أفغانستان. وبينما يجب أن يكون الحكم الرشيد عنصرا ضروريا من المساعدة الدولية لأفغانستان، لكنه ليس كافيا. يجب أن يستكمل بقيادة قوية، وتعزيز قوات الأمن الوطني الأفغانية ووضع نظام استثمار في أفغانستان يحمي المصلحة الوطنية أثناء الترويج للاستثمار.

تتطلع الهند إلى إرساء شراكة مع أفغانستان تقوم على أساس الاحتياجات وتمتد على المدى البعيد، لا تقوم على أساس شروط أو تكون مؤقتة. سيظل التزامنا ثابتا بمساعدة شعب أفغانستان في سعيه لبناء دولة سلمية ومستقرة وديمقراطية ومزدهرة.

تعهدت الهند، خلال العقد الماضي، بتوفير ما يصل إلى ٢ بلايين دولار في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية. لقد تمكنا من تنفيذ بعض المشاريع الأكثر اقتصادا وفعالية من حيث التكلفة في أفغانستان. وسيجري إنفاق ٥٠٠ مليون دولار من المساعدات التي أعلن عنها رئيس وزرائنا في أيار/مايو ٢٠١١ في الفترة من ٢٠١٢حتى ٢٠١٥. وستتماشى المشاريع قيد النظر مع المشاريع المقترحة في إطار البرامج الوطنية ذات الأولوية لحكومة أفغانستان. وستحدد وتيرة وطبيعة الاستفادة

من المساعدة الهندية الحالية والمستقبلية على أساس الأفضلية، ومستوى الراحة والقدرة الاستيعابية للحكومة الأفغانية.

وإذ تمضي أفغانستان في مهمة المصالحة الوطنية حتى من خلال تحملها المسؤولية الكاملة عن الأمن، نؤيد تماما الجهود الرامية إلى بناء الثقة الإقليمية باعتبارها عنصرا حاسما في الجهود الدولية لدعم البلاد. وسيكون تعزيز المساعدة الإنمائية والاستثمارات الأجنبية في أفغانستان، وإنشاء الروابط الإقليمية حاسما لضمان عدم تقهقر العملية الانتقالية في البلاد.

وتعد عملية اسطنبول ''قلب آسيا'' خطوة هامة في هذا الاتجاه. اشتركت الهند أيضا في هذا الإجماع الإقليمي نحو الاستقرار والازدهار في أفغانستان من خلال تولي قيادة تدبيري بناء الثقة التجاريين، أي، التدبيرين المتصلين بغرف التجارة والفرص التجارية المتفق عليها في البداية للتنفيذ في عملية اسطنبول.

ونرى، أنه يمكن للتعاون الإقليمي في المشاريع المتعددة الأطراف من حيث نطاقها وفائدتها إعطاء قوة دفع لهذا السيناريو. ندرك تماما أن الصلاحيات الاقتصادية لأفغانستان تعتمد على تكامل أكثر مع جيرانها، حتى تتمكن من استعادة دورها التاريخي كجسر بري بين جنوب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوراسيا. وسيعود تطوير البنية التحتية للنقل وترتيبات العبور التي تربط أفغانستان بالشمال والجنوب والشرق والغرب، بما في ذلك عن طريق ميناء شاباهار، بالفائدة لا على أفغانستان فحسب بل كامل منطقة آسيا الوسطى من خلال إنشاء روابط التجارة والعبور والاستثمار.

وبالمضي قدما، نحن في حاجة إلى الالتزام الدولي المستمر لتعزيز قدرة الحكومة الأفغانية على الأمن والحوكمة والتنمية الاقتصادية. نحن في حاجة إلى إقامة بيئة مواتية حيث يمكن أن يعيش الشعب الأفغاني في سلام وأمن ويتمكن من تقرير مستقبله بنفسه، دون تدخل خارجي، وإكراه أو ترهيب.

نؤيد العمل الجيد الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. من الأهمية بمكان أنه أثناء تقليص بصمة الأمم المتحدة في أفغانستان وإعادة تشكيل البعثة نظرا لقيود الميزانية، ينبغي بذل كل الجهود لتجنب أي تأثير سلبي على قدرتها التشغيلية وتنفيذ الولاية.

السيد لي باو دونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بمشاركة معالي وزير خارجية أفغانستان، السيد زلماي رسول، ونشكره على عرضه للحالة في أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية.

حققت، حتى الآن، عملية السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان نتائج إيجابية. وتسير عملية حشد قوات الأمن الوطني الأفغانية بسلاسة، وبالتالي إرساء أساس متين للتولي الشامل لمسؤوليات الأمن والدفاع.

تعمل أفغانستان على تطوير اقتصادها بنشاط من أجل تحسين معيشة الشعب والانخراط في التجارة والتعاون مع البلدان الأخرى. وترحب الصين بهذه التطورات.

أيدت الصين دائما بحزم أفغانستان في جهودها للحفاظ على سيادتها الوطنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. نأمل أن يلتزم المجتمع الدولي بمبدأ عملية تقودها أفغانستان وتملكها ويواصل دعم أفغانستان حكومة وشعبا في جهودها لتحقيق عمليتي السلام وإعادة الإعمار وتحقيق، الهدف المتمثل في أفغانستان يحكمها الأفغان في أقرب وقت.

وفيما يتعلق بدفع عمليتي السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان، أود أن أؤكد أربع نقاط.

أولا، الأمن والاستقرار والعملية السياسية والتنمية الاقتصادية والمصالحة الوطنية كلها جوانب هامة في العملية الوطنية لإعادة إعمار أفغانستان تحتاج إلى متابعة قوية.

نؤيد جهود أفغانستان الرامية إلى تعزيز قدرها على تحقيق التنمية بشكل مستقل وزيادة قدراتها الحكومية. وتوفر مواصلة دفع عملية المصالحة السياسية والوطنية الأفغانية بصورة شاملة فرصة مؤاتية لتحقيق الأمن والاستقرار في البلد في الأجل الطويل، فضلا عن خلق ظروف ملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا، يجب أن يستمر نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات الأفغانية على نحو تدريجي. وينبغي أن ينفذ انسحاب القوات من أفغانستان من قبل الأطراف المعنية، في مراعاة كاملة لضرورة حفظ الأمن والاستقرار في أفغانستان. ويجب على المجتمع الدولي -فيما يتعلق بتلك العملية- أن يعطي أولوية لمساعدة البلد على تعزيز بناء قدرات قطاعها الأمني. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء استمرار قتل المدنيين، وخاصة إزاء التقارير التي تشير إلى وفاة وإصابة النساء والأطفال جراء الهجمات الجوية. وينبغي لجميع الأطراف الالتزام الصارم بالقانون الإنساني الدولي والقوانين الدولية ذات الصلة، وتوفير الحماية الفعالة للمدنيين.

ثالثا، يقتضي إعمار أفغانستان وتنميتها أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم والمساعدة للبلد. وقد التزم المجتمع الدولي بتوفير ١٦ بليون دولار من المساعدات المالية لأفغانستان بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي أن تتجسد تلك المساعدات في أعمال ملموسة في أسرع وقت ممكن. ويجب أن تلتزم مساعدات المجتمع الدولي المقدمة إلى أفغانستان باحترام المجالات ذات الأولوية التي حددها البلد بصورة كاملة، فضلا عن دعم التنفيذ الكامل لاستراتيجية التنمية الوطنية.

رابعا، تدعم الصين بقوة زيادة التعاون بين دول المنطقة بشأن المسألة الأفغانية على أساس من مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والمصلحة المتبادلة. ويجب أن تحترم مبادرات التعاون الإقليمية احتراما كاملا سيادة أفغانستان، وتحديد أولويات الشواغل المشروعة لبلدان المنطقة، وأن تنفذ بصورة متواصلة على أساس إجراء مشاورات كافية. وبوسع تعزيز التعاون الإقليمي الاستفادة من الاستخدام الكامل للآليات الإقليمية القائمة، بما فيها، منظمة شانغهاي للتعاون.

تدعم الصين جهود الأمم المتحدة المبذولة في تعزيز بناء السلام في أفغانستان. ونأمل أن تعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والحكومة الأفغانية على تعزيز التنسيق والتعاون بينهما. ونأمل أن تواصل البعثة الاضطلاع بدور محوري في تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة أفغانستان.

فالصين وأفغانستان جارتان صديقتان. وتواصل الصين دعم عملية بناء السلام في أفغانستان، وتقديم المساعدة إليها في إطار قدرتنا، فضلا عن دعم جهود أفغانستان الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. وأرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية أفغانستان ونشكره على بيانه. وأود أيضا أن أشكر السيد يان كوبيش لعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2012/703). ويتعين على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان -تحت قيادة السيد كوبيش- تنفيذ ولاية صعبة. ولكن ينبغي أن يتكيف دور الأمم المتحدة في أفغانستان مع المستجدات الميدانية التي تتسم بالانسحاب المتوقع للقوات الدولية وبداية مرحلة الانتقال. وبالمثل، يجب

ألا يؤثر تخفيض ميزانية البعثة سلبا على تحقيق الأهداف الأساسية للأمم المتحدة في الأجلين المتوسط والطويل معاً.

ويقدم تقرير الأمين العام الفصلي، قيد النظر اليوم، بعض الأفكار المتبادلة عن الحالة السائدة في أفغانستان. وأود أن أتشاطر بعض تلك الأفكار مع المجلس؛ فهي تنطوي على الكثير من الدلالات التي ينبغي توضيحها. ولئن كان قد اعتبر من الضروري أن ترد في التقرير حقيقة أن ”رئيس المجلس رباني وبعض من كبار أعضائه قاموا بزيارة المملكة العربية السعودية واتفقوا مع نظرائهم السعوديين على ضرورة العمل مع باكستان على السير قدما بعملية السلام وعلى استغلال الدور الهام للعلماء والقيادات الدينية“ (S/2012/703، الفقرة ١٢) دون أن ترد تلك الحقيقة في مناقشة اليوم، فقد نظر إليها على أنها من الأهمية بما يكفي لإيرادها في محفل هام آخر.

ففي ١٥ تموز/يوليه انعقد حدث مماثل في قندهار و ”اتخذ المشاركون فيه قرارا ت ضمن ١٥ نقطة، وشددوا فيه على الحاجة إلى بسط سيادة القانون“ – وأشير تحديداً إلى – ”إصلاح الأجهزة الأمنية وتحسين قدرات لجان السلام في المقاطعات على التواصل“– (المرجع نفسه، الفقرة. ١٣) . ويشير التقرير بعد ذلك إلى أن نسبة ٦٩ في المائة من جميع الحوادث ووقعت أغلبيتها في مقاطعات قندهار وكونار وننغارهار وغازني وخوست وهلماند.

والشواغل آخذة بالازدياد. فقد أعربت البعثة عن قلقها من تعيين بعض من يدّعى انتهاكهم في بعض مواقع المسؤولية، وكذلك من عدة تقارير تفيد حدوث انتهاكات تورط فيها أفراد تابعون للشرطة المحلية الأفغانية. وعلاوة على ذلك، تشير البعثة إلى استمرار ورود تقارير عن حالات انشقاق من هيئات أمنية أفغانية شتى. وتشمل تلك الحالات ١٧ من أفراد الشرطة المحلية الأفغانية في مقاطعة بادغيس، الشمالية – الغربية يعتقد أنهم انضموا إلى حركة طالبان في ٢٤ حزيران/يونيه، و ٩٣ فردا آخرين بدلوا انتماءهم في ٣ تموز/يوليه. ويشكل ذلك تطورا مثيرا للقلق ويؤثر سلبا على بناء الثقة أثناء عملية الانتقال الأمني القائمة على أساس التنسيق الوثيق بين الأفغان ومدربيهم الأجانب. وتضاف إلى تلك التطورات الحادثة التي وقعت في ١٧ آب/أغسطس التي كشف فيها أن أحد الأفراد المجندين في صفوف الشرطة المحلية كان متمردا في السابق.

وتثير تلك التطورات أمرا ينبغي النظر فيه هنا عن كثب، على النحو الذي ناقشنا به هذه المسائل في جوانب أخرى. ففي الجانب الإيجابي الموالي للحكومة، نلاحظ انخفاض الوفيات والإصابات بين المدنيين، الناجمة عن الضربات الجوية والغارات الليلية وغيرها من العمليات العسكرية الأخرى بدرجة كبيرة. غير أن الغارات الجوية تواصلت لتقتل من المدنيين أكثر مما يفعل أي تكتيك آخر استخدمته القوات الموالية للحكومة. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بوزارة الإعلام والثقافة، فإن هناك مخاطر تتعلق بتقليص حرية القول وزيادة سيطرة الحكومة على وسائط الإعلام. فالمرسوم الرئاسي المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه كما ورد في تقرير الأمين العام ”يتضمن نصوصا يمكن أن تقيد الحق في تلقي المعلومات ونقلها، حيث أنه يُلزم وسائط الإعلام بأن ”تمتنع عن الدعاية المضادة للدولة وعن أي شيء يمكن أن يؤدي إلى إثارة دوافع سلبية“ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥)؛ وفيما يتعلق بالجانب الأكثر أهمية – الذي لا غنى عنه بالنسبة لأي مجتمع متحضر – وأنا أشير إلى القضاء على وجه التحديد – يقول التقرير ”وشهدت الفترة أيضا إنشاء عدة أفرقة عاملة لتنقيح قانون العقوبات. ولا يزال قيد الانتظار تعيين رئيس جديد للقضاة وأحد أعضاء المحكمة العليا، بعد مرور سنتين على شغور هذين المنصبين لانتهاء مدة شاغليهما المناسبين (المرجع نفسه، الفقرة ٤٣). وهناك ذكر لمشكلة

المخدرات المتزايدة، ولكن بعد سماع الكثير عن مؤتمر طوكيو، أريد أن أشير إلى عنصر هام. ونظرا لعظم الاحتياجات الإنسانية في أفغانستان، فقد ارتفعت عملية النداءات الموحدة، بعد استعراض منتصف السنة، إلى ٤٤٨ مليون دولار لتلبية الاحتياجات المنقذة لحياة ما يقرب من ٨,٨ مليون شخص.

ومما يثير القلق أنه، اعتبارا من ١ آب/أغسطس، لم تبلغ نسبة التمويل إلا ٣٣,٥ في المائة، أي أقل من نصف ما كان متاحا خلال نفس الفترة من عام ٢٠١١.

وأنتقل الآن إلى تقرير القوة الدولية للمساعدة الأمنية، إذ إنه يشير إلى الحالة الأمنية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الهجمات التي يبادر بها المتمردون بنسبة ٦ في المائة، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١١. في القيادة الإقليمية في الجنوب الغربي، زادت الهجمات التي يبادر بها المتمردون بنسبة ١٣ في المائة. وفي القيادة الإقليمية في الجنوب، زادت الهجمات التي يبادر بها المتمردون في الفترة المشمولة بالتقرير بنسبة ٦ في المائة. في القيادة الإقليمية في الشمال، زادت الهجمات التي يبادر بها المتمردون بنسبة ٢٩ في المائة. في القيادة الإقليمية في الغرب ، زادت الهجمات التي يبادر بها المتمردون بنسبة ٤٦ في المائة. تغطي القيادتان الأخيرتان الجزء الأبعد من أفغانستان، على بعد أميال عديدة من أي مكان قريب منا.

من الجيد أن نعرف ما أدى إلى الانخفاض الإجمالي في العاصمة. فقد انخفضت هجمات المتمردين بنسبة ٢٢ في المائة في منطقة كابول. ويبدو الآن أن بحلول تشرين الأول/أكتوبر، سيكون هناك ٣٥٢ ٠٠٠ جندي وشرطي في أفغانستان. ومع ذلك، ها نحن إزاء تقرير قوة المساعدة الأمنية الدولية، الذي أراه مثيراً للقلق.

أنتقل الآن إلى مقال نشر، على ما أعتقد، في مجلة ”فورين بوليسي“ في واشنطن العاصمة، يقول إنه ليس صحيحاً، إن لم يكن مخادعا، القول إن زخم طالبان قد ضعف. ويمضي المقال قائلاً:

”ما زال رمح طالبان حاداً كما كان“. ففي الأسبوع الماضي، في ١٤ أيلول/سبتمبر، اخترقوا كامب باستيون، وهي من القواعد الأجنبية الأكثر تأميناً في أفغانستان. وقاموا هناك بتدمير ست طائرات تقدر قيمتها بمبلغ يصل إلى ١٨٠ مليون دولار.“

ويضيف المقال:

”لقد انتهت فترة الطفرة في عديد القوات الأميركية. وبنهاية هذا الأسبوع، ستكون جميع القوات التي أرسلت إلى أفغانستان بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ قد عادت إلى ديارها. بيد أن طفرة طالبان قد بدأت للتو.“

وللأسف يضيف المقال أيضا:

”في الوقت نفسه، في محافظتي هلمند وقندهار – اللتين تشكلان مركز الطفرة – يعاني ما يقرب من ٣٠ في المائة من الأطفال من سوء التغذية الحاد.“

سأذكر الآن بإيجاز تقارير نُشرت في صحيفة نيويورك تايمز في آب/أغسطس. في ٩ و ١٠ آب/أغسطس، قُتل ثمانية جنود أمريكيين وبريطانيين. و ١٣ آب/أغسطس، وقع هجومان شنهما أفراد من القوات الأفغانية على القوات الدولية. وفي ١٧ آب/أغسطس، قضى اثنان من القوات الخاصة الأمريكية رمياً بالرصاص على يد دورية جديدة للشرطة الأفغانية المحلية. وما يثير قلقي أكثر ما ذكره مسؤولون أميركيون، في أوائل أيلول/سبتمبر، من تعليقٍ لتدريب الشرطة المحلية الأفغانية وقوات العمليات الخاصة.

سأنتقل إلى تناول جانب آخر أعتبره بنفس القدر من الخطورة، كما ورد في صحيفة نيويورك تايمز في ١٨ آب/ أغسطس.

''ضمن سلسلة من الإجراءات المتخذة مؤخراً، صدر قرار عسكري يقضي بأن يحمل أفراد الجيش الأمريكي وقوات حلف شمال الأطلسي على الدوام خزانة محشوة بالذخيرة ضمن أسلحتهم، وذلك لعدم إضاعة الوقت في حالة تعرضهم لهجوم من قبل القوات الأفغانية. وهناك مبادرة أخرى، أصبحت الآن ذات أولوية، ألا وهي برنامج أطلق عليه اسم ''الملاك الحارس'' يدعو إلى أن يقوم جنديٌّ أو جنديان برصد الأفغان خلال أي مهمة أو اجتماع، حسبما يقول المسؤولون.

''يجب أن يكون ''الملائكة''، الذين لم تكشف هوياتهم للطرف الأفغاني، مستعدين لإطلاق النار على كل من يحاول قتل فرد في قوات التحالف.''

الآن، لا أعرف كيف يكون رد فعل الجميع، لكنني كنت أنقل ذلك من وثائق رسمية ومن اثنتين من المطبوعات الأكثر شهرة في أمريكا.

لقد أشار الأمين العام إلى نقطة مهمة بشأن الحاجة إلى تحويل المكاسب الأمنية إلى تصور عام لبسط المزيد من الأمن. وأعرب أيضا عن الحاجة إلى وضع التأثير المالي لانسحاب القوات الدولية في الاعتبار. يبقى أن نرى ما إذا كان قد جرت، على نحو يتسم بالصراحة، معالجة المخاطر الأمنية الإنسانية المرتبطة بحدوث انكماش اقتصادي محتمل في أعقاب الانسحاب. لقد أشار الأمين العام محقاً إلى أن السلام والمصالحة في أفغانستان ضروريان لتجنب إطالة أمد الصراع وعدم الاستقرار. وأنا أشاطره تلك الملاحظة، بالإضافة إلى إيجاد حل طويل الأجل للتحديات التي تعترض مسار عملية المصالحة المستدامة في إطار ملكية أفغانية.

يجب عدم تعقيد العملية بوضع مجموعة من المحاذير والشروط التي يستعصي تفسيرها. لا يمكن ضمان استدامة عملية المصالحة إلا إذا كان أصحاب المصلحة يتشاطرون هدف المصالحة. يجب أن يقوم الشركاء الدوليون بتيسير التقارب. تتعارض فكرة المصالحة تحت أي شكل من أشكال الإكراه مع درس أساسي مستفاد من التاريخ الأفغاني.

نحن ملتزمون بعملية سلام ومصالحة يملكها الأفغان. لسنا ملتزمين فحسب، بل ندعم أيضا أهداف وأعمال المجلس الأفغاني الأعلى للسلام. وأعيد التأكيد على التزامنا بعملية المصالحة في بيان مشترك صدر عقب الزيارة التي قام بها رئيس وزرائنا إلى كابول في تموز/يوليه. ونأمل أن تستكمل جهودنا بتعاون دولي مفيد يقوم على البراغماتية والانتباه للحقائق على أرض الواقع.

تمثل الحالة الأمنيةفي أفغانستان مسألة ذات أهمية قصوى لباكستان. إن سير أفغانستان على طريق الانتقال، خاصة في القطاع الأمني، ليس مشجعاً جدا في الوقت الحالي. ولئن كنا نقدر فعالية قوات الأمن الوطني الأفغانية، فإن الأهمية التي نعلقها عليها تتجلى في مساهماتنا المالية التي قدمناها في قمة حلف الناتو في شيكاغو. وما قدمناه من عروض في مجال التدريب وبناء القدرات في الماضي مسجّل ومعروف.

وعلى الرغم من ترتيباتنا الثنائية، التي غالبا لا تحظى بالاعتراف في هذا المقام، فقد سعت باكستان إلى تحقيق انخراط إقليمي أوثق مع أفغانستان وشركائها الدوليين بشأن جميع المسائل المتصلة بالأمن. ونواصل مشاركتنا النشطة في عملية اسطنبول، وهناك العديد من العمليات الثلاثية والرباعية التي تعبر عن التزامنا. ونتطلع إلى اجتماع كبار المسؤولين في عملية اسطنبول الأسبوع المقبل في نيويورك. إن تعاوننا المستمر في

المجال الاستخباري والعسكري مع النظراء الأفغان والدوليين أمر بدهي. وينبغي أن تعترف جميع الجهات الفاعلة بالتحسن في التعاون العسكري. ونرحب بمداولات اجتماعات اللجنة الثلاثية، التي استؤنفت في أيار/مايو.

وتحافظ باكستان أيضاً على وجود نشط لقواتنا على طول الحدود الدولية مع أفغانستان. وعززنا مؤخراً وجودنا وما نقوم به من عمليات رصد من خلال نقاط التفتيش والدوريات العادية. ويفوق انتشارنا الأمني على طول الحدود الدولية بكثير عدد القوات الدولية والأفغانية المنتشرة على الجانب الآخر، وقد يكون أيضا هذا هو السبب في وقوع عدد كبير من الهجمات على الجانب الغربي في أفغانستان. لم يخُر عزمنا، على الرغم من ارتفاع التكلفة البشرية والاقتصادية لهذا الجهد.

وغالبا ما يتوارى الوضعَ الإنساني في أفغانستان خلف وهج التحديات الأمنية والسياسية. لقد عانينا كثيرا، ولن أذكر الأرقام هنا، مثلما كنت أنوي. لكن لا بد لنا من القول إننا قد أبدينا قدراً كبيراً من ضبط النفس في أعقاب الهجمات على نقاط التفتيش التابعة لنا عبر الحدود الدولية. ولن ننضم إلى لعبة إلقاء اللوم على الآخرين، بل سنسعى للتصدي بموضوعية لهذه المسائل.

وعلى هذه الخلفية، تجري مناقشة نشطة مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية حول الهجمات التي تُشن عبر الحدود داخل باكستان، بما في ذلك بشأن آلية التنسيق الحدودي، وذلك في إطار التنسيق والتعاون المستمرين بين باكستان والقوة الدولية على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة. ونأمل أن يساعد هذا التفاعل على وضع نهاية للإرهاب عبر المراكز الحدودية. وتجدر الإشارة إلى أن اجتماع علم قد عقد بين القوتين لمناقشة هذه المسألة تحديدا في ١٣ أيلول/سبتمبر.

والوضع الإنساني في أفغانستان مؤسف إلى حد ما، حيث لا يزال البلد يعاني من الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي ومن آثار الصراع الذي لا نهاية له. وما زلنا، وبفارق كبير، أكبر مساهم في تخفيف العبء الإنساني بحكم استضافتنا لأكثر من مليوني لاجئ أفغاني مسجل. ونأمل أن تتحقق عودة هؤلاء اللاجئين عودة كريمة بتنفيذ استراتيجية الحلول التي جرى الاتفاق عليها في جنيف في أيار/مايو. وفي مدينتي كراتشي، نواجه الآن قضايا خطيرة بسبب الأعداد الكبيرة من اللاجئين الذين يتجمعون في تلك المدينة الجنوبية. غير أننا سندعو إلى اتخاذ تدابير فورية لمعالجة النقص الحالي في المساعدة الإنسانية لأفغانستان والشعب الأفغاني. وينبغي النأي بالمساعدة عن تأثير العجز المالي المتفشي جدا في الأمم المتحدة في الوقت الراهن.

وباكستان تدعم جهود مكافحة المخدرات التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أفغانستان. وثمة أهمية حيوية أيضا للعمليات التي تنفذها منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) والقوة الدولية في تعطيل وتحييد صناعة المخدرات ومصادر تمويلها المتنامية. ويجب أن يكون هدفنا الجماعي الإزالة التامة لزراعات الخشخاش والقضاء التدريجي على تصنيع مشتقاته والاتجار بها. وهذا لا يحدث بالضرورة الآن، ولكن باكستان ستواصل دعم الجهود الثنائية والإقليمية في مكافحة المخدرات.

وختاما، أود أن أعرب عن ثقتي بأن شعب أفغانستان الباسل سيتغلب على جميع التحديات الضاغطة التي تواجهه وسيغتنم الفرص الجديدة من أجل مستقبل أكثر إشراقا وازدهارا. وستظل باكستان شريكه الملتزم والثابت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

بداية، أود أن أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية أفغانستان في المجلس، وأن أشكره شكر جزيلا على بيانه. وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية. وبوسعه هو وزملائه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والفريق القطري أن يعولوا على دعم ألمانيا الثابت في عملهم المتفاني في ظروف أحيانا ما تكون صعبة.

وأود أن أعرب عن تعازينا لأسر ضحايا الهجمات التي وقعت في الآونة الأخيرة، والتي قتل في إحداها ثمانية من مواطني جنوب أفريقيا في هجوم كيدي تماما وقع في كابول يوم الثلاثاء. وقد كانوا يعملون بشكل وثيق مع زملائهم من فريق مشاريع الشرطة الألمانية في أفغانستان.

واليوم، أود أن أركز على ثلاث مسائل رئيسية. أولها هي أن مؤتمر طوكيو استكمل سلسلة من المؤتمرات الدولية بشأن أفغانستان. وفي تلك المؤتمرات – بون وشيكاغو وكابول وطوكيو– اتفقت حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على شراكة طويلة الأجل وعلى إطار عمل تضطلع أفغانستان بموجبه بالمسؤولية الكاملة عن أمنها وتنميتها. والتحدي الذي ينتظرنا الآن يتمثل في التنفيذ السريع والشامل للقرارات التي اتخذت في تلك المؤتمرات. وألمانيا لا تزال ملتزمة بدعم أفغانستان في جهودها من أجل القيام بذلك وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والتنمية.

وإطار طوكيو للمساءلة المتبادلة هام للغاية لتحقيق أهداف أفغانستان المتعلقة بالحكم السليم والتنمية. وألمانيا تتطلع إلى استمرار إحراز تقدم في المجالات الرئيسية الخمسة المتفق عليها في طوكيو. ونحن نشجع الحكومة الأفغانية على الانتهاء من إعداد برامجها الوطنية ذات الأولوية وتحويلها إلى ”وسائل لتحقيق نتائج إنمائية ملموسة“، على حد تعبير تقرير الأمين العام (S/2012/703). وقد تعهد بلدي بتقديم ٥٦٠ مليون دولار سنويا في شكل مساهمات لتنفيذ أولويات الحكومة الأفغانية.

ثانيا، لقد زاد المؤتمر الوزاري لمنطقة «قلب آسيا» الذي عقد في كابول من تعزيز التعاون مع أفغانستان ودعمها على الصعيد الإقليمي. وجرى التوصل إلى اتفاق على سبعة تدابير ملموسة لبناء الثقة، والتي ستسهم في تعزيز التعاون في المنطقة، وبالتالي في تحقيق الاستقرار والرخاء. ونحن نتطلع إلى دعم هذه العملية. ونوفر خبرتنا التخصصية في مجالي الهياكل الأساسية الإقليمية والغرف التجارية. ونرحب بالمبادرة التي اتخذتها حكومة أفغانستان لعقد اجتماع لكبار المسؤولين هنا في نيويورك في الأسبوع المقبل لدفع هذه العملية خطوة أخرى إلى الأمام.

ثالثا، لقد جرى خفض عدد الضحايا من المدنيين. ونحن نرحب بهذا التطور، والذي يرجع أساسا إلى تحسين المعايير والتدابير التي تنفذها القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الأفغانية. ونشجع شركاءنا الأفغان على مواصلة تعزيز جهودهم في هذا الصدد فيما يتولون تدريجيا المسؤولية الكاملة عن الأمن.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أن الأمم المتحدة ستواصل القيام بدور حاسم خلال عقد التحول المقبل. ومهمة بعثة الأمم المتحدة هي مهمة صعبة، تتمثل في دعم التحضيرات للانتخابات المقبلة؛ وحماية وتعزيز المكاسب التي تحققت في ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان؛ ولا سيما حقوق المرأة؛ وتقديم الدعم للحكومة الأفغانية في ضمان التنسيق الفعال بين المانحين والشركاء الدوليين الآخرين. ولذلك، ستواصل ألمانيا تقديم دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر السيد زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان، على مشاركته في هذه المناقشة وعلى بيانه الشامل. كما أود أن أشكر الممثل الخاص كوبيش على إحاطته الإعلامية الشاملة والغنية بالمعلومات بشأن العمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا أن أعرب عن احترامي الكبير لموظفي البعثة على التزامهم العميق بالعمل في هذه المهمة الصعبة وتفانيهم في ذلك.

واليابان، بصفتها مضيفة مؤتمر طوكيو الذي عقد في تموز/يوليه والرئيس المشارك له، تود أن تعرب عن تقديرها الخالص لجميع شركائنا لما قدموه من مساعدة في إنجاح الاجتماع الرفيع المستوى. وأود أن أؤكد مجددا امتناننا للأمين العام بان كي-مون لحضوره وللممثل الخاص كوبيش لتفانيه بلا كلل في توفير المساعدة للجهود التحضيرية في كابول. ففي ٨ تموز/يوليه، وفي حضور الرئيس كرزاي وممثلين وقادة من أكثر من ٨٠ بلدا ومنظمة، بما في ذلك من المجتمع المدني، اعتمدنا إعلان طوكيو الذي أكد فيه المجتمع الدولي وأفغانستان مجددا على شراكتهما التاريخية في صورة إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. وفي خريطة الطريق هذه، التزمت الحكومة الأفغانية بتحقيق مزيد من الكفاءة والشفافية في إدارة شؤون الدولة، في حين تعهد الشركاء الدوليون بالوقوف إلى جانب أفغانستان في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والاعتماد على الذات بعد عام ٢٠١٥، كما التزموا بتقديم أكثر من ١٦ بليون دولار لغاية عام ٢٠١٥.

ستصل مساهمة اليابان في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز القدرات الأمنية، ما يناهز ٣ بلايين دولار في ما يقرب خمس سنوات. وسيتم تحديث تلك الالتزامات المتبادلة من خلال عقد اجتماعات دورية رسمية لكبار المسؤولين، واجتماعات على المستوى الوزاري.

بناء على النتائج التي توصل إليها مؤتمر قمة حلف الشمال الأطلسي بشأن الأمن، و اجتماع كابول الوزاري بشأن التعاون الإقليمي، ومؤتمر طوكيو حول التنمية، فإن لأفغانستان الآن خريطة طريق للعمل من أجل تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر. أيضا، كما جاء في تقرير الأمين العام (S/2012/703). فإن المرحلة الثالثة الخاصة بنقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية، تتقدم كما كان مخططا لها، وترسم طريق الاعتماد على النفس بالنسبة للبلد.

من أجل تنفيذ خرائط الطريق تلك، يتعين أن يتبع ذلك إرادة وإجراءات سياسية مستمرة. حتى يتم ذلك، أولا وقبل كل شيء، لن نركز بما فيه الكفاية على ضرورة التحسين الحقيقي للحالة الأمنية في الميدان، من خلال تعزيز قوات الأمن الوطني الأفغانية. لكن في الوقت ذاته، شهدنا بعض الأحداث الأخيرة المروعة، بما في ذلك عمليات القتل المستهدف للمدنيين والهجمات الداخلية داخل مختلف الأجهزة الأمنية الأفغانية. إن اليابان تجدد دعوتها الحكومة الأفغانية، من خلال الشراكة مع المجتمع الدولي، لبذل المزيد من الجهود للتعامل مع مهمة وقف دوامة العنف.

نشيد في مجال التنمية، بجهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى إعداد خطة تنفيذ خاصة بأهداف الحوكمة البالغ عددها ١٦ هدفا، في المجالات الرئيسية الخمسة المشار إليها في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. إننا نرحب بصدور المرسوم الرئاسي بشأن الحوكمة كتعبير عن التصميم الثابت للحكومة. ويحدونا أمل كبير في اتخاذ إجراءات ملموسة وتغييرات إيجابية في الميدان. إننا نتطلع لرؤية إحراز تقدم ملموس قبل الاجتماع الوزاري الأول، الذي تكرمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالموافقة على استضافته في عام ٢٠١٤.

وأود أن أعرب عن أملنا القوي في أن تكون حكومة أقوى وأكثر مساءلة في أفغانستان، تحت القيادة الملتزمة للرئيس كرزاي قادرة على تحقيق استقرار دائم في البلد، من خلال الوفاء بالتعهدات، وبذل جهود للمتابعة. في الأجل القصير، فإن إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة بطريقة منصفة وشاملة يكتسي أهمية بالغة لإضفاء الشرعية على الحكومة. أما على المدى الطويل، تتمثل المهمة الأساسية لحكومة أفغانية شرعية في المضي قدما بعملية السلام والمصالحة.

مما يشجعنا في ذلك الصدد، الوتيرة الإيجابية للعدد المتزايد للأشخاص المعارضين السابقين للحكومة، المسجلين في عملية إعادة الإدماج، من خلال برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج. بوصف اليابان تؤيد بقوة برنامج إعادة الإدماج هذا، فإنها تعتقد بأن مراكمة الحالات الناجحة يمكن أن يدعم عملية المصالحة برمتها، ويمكن أن يؤدي إلى إنجاح عملية السلام. ومن المشجع أيضا أن نرى أن الأطراف الفاعلة غير الحكومية والمدنية تبذل جهودا للإسهام في هذه العملية.

إذ تذكر حكومة اليابان، بسلسلة الهجمات الواسعة النطاق التي نفذها المتمردون مؤخرا ضد البعثات الأجنبية، بما في ذلك واحدة ضد السفارة اليابانية في كابول في نيسان/أبريل، فإنها تود أن تؤكد مرة أخرى على أهمية التأمين الصحيح لسلامة أعضاء المنظمات الدولية وطابعه الاستعجالي، والذي ينبغي أن يشمل الأمم المتحدة والدبلوماسيين وعمال الإغاثة وبشكل أعم الجمهور العام، طبقا للقوانين واللوائح الدولية المعمول بها. وفي ذلك السياق، فإننا نرحب بالبيان الصحفي الذي أصدره مجلس الأمن الجمعة الماضية. وأضم صوتي إلى زملائي لدعوة الجهات المعنية، لحماية البعثات والاحترام الكامل لالتزاماتها الدولية في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2012/703). وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بوزير الخارجية الأفغاني، السيد زلماي رسول، في نيويورك وأشكره على بيانه المتبصر.

تقف أفغانستان في مفترق طرق مهم اليوم. بما أنه يجري تسليم المسؤوليات إلى السلطات الأفغانية بوتيرة متسارعة، تبقى تحديات سياسية واقتصادية مهمة، جرى تسليط الضوء على العديد منها في الإحاطة الإعلامية المتبصرة للممثل الخاص. ومعالجة تلك التحديات وبناء أفغانستان قابلة للاستمرار ومستقرة، أمر حاسم، ليس فقط فيما يخص مستقبل الشعب الأفغاني، ولكن أيضا فيما يخص السلم والاستقرار في المنطقة، وآسيا والعالم. من وجهة نظرنا، ثمة ثلاث ركائز أساسية ستحدد نتيجة عملية الانتقال والتحول.

تتمثل الركيزة الأولى في نهج المجتمع الدولي إزاء أفغانستان. إن إبداء المجتمع الدولي إرادة قوية، سيعزز آمال الشعب الأفغاني في المستقبل. من هذا المنظور، فإننا نرحب بالتعهد الذي جرى في مؤتمري شيكاغو وطوكيو بالالتزام المستمر بالاستقرار المستقبلي للبلد والازدهار خلال عقد التحول. بينما نتحرك في اتجاه تنفيذ الإطار على أساس التعهدات والالتزامات المتبادلة، ينبغي أن نظل على علم بالوقائع والتطورات الميدانية. وفي هذه الأثناء، فإن استمرار عمل الأمم المتحدة في أفغانستان في كافة المجالات خلال الفترة الانتقالية وما بعد الفترة الانتقالية، أمر مهم. ونعتقد أن تلك أيضا رغبة الشعب الأفغاني.

وتتمثل الركيزة الثانية في تعزيز الحكومة الأفغانية والمضي قدما في اتجاه الملكية المحلية. ويقع شعب وحكومة أفغانستان في صميم عملية التحول. وتمكينهما أمر ضروري. وذلك

ممكن فحسب من خلال تعزيز الحوكمة وسيادة القانون. إننا نرحب بتعهدات الحكومة الأفغانية، في أعقاب مؤتمر طوكيو التي تذهب في هذا الاتجاه. وسيشكل ضمان التنفيذ الملموس لتلك التعهدات، بدعم من المجتمع الدولي، مسألة ملحة خلال الأشهر المقبلة.

وتشكل الانتخابات عنصرا رئيسيا آخر فيما يخص إتاحة انتقال سلس وتحقيق الملكية المحلية. إننا نود أن نثني على الجهود الأفغانية والأطراف الدولية الفاعلة في المنطقة، على وجه الخصوص، لجنة الانتخابات المستقلة، و بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إننا ندرك أيضا الخطوات الإيجابية التي اتخذت في اتجاه إرساء الديمقراطية في أفغانستان خلال الأعوام القليلة الماضية. وأخيرا، فإن إرساء عملية شاملة للسلام والمصالحة، في إطار القيادة والملكية الأفغانيتين، أمر حيوي. وستواصل تركيا دعم العملية بكل وسيلة ممكنة، مع أخذ المصالح العليا للشعب الأفغاني بعين الاعتبار.

وتتمثل الركيزة الثالثة في البعد الإقليمي. ودور الشراكات الإقليمية لأفغانستان فيما يخص إقامة واستدامة أفغانستان آمنة ومزدهرة ومسالمة، أمر حاسم. والانخراط الإقليمي المستدام يظل مهما لمعالجة التحديات المشتركة، مثل الإرهاب والعوائق أمام التجارة والاستثمار والمخدرات غير المشروعة واللاجئين.

وأصبحت عملية اسطنبول، التي تسعى إلى إيجاد حلول مبتكرة، شاملة وواقعية للمشاكل الإقليمية، علامة بارزة في هذا الصدد. كما يعلم المجلس جيدا، فإن عملية اسطنبول، التي تسعى إلى تعزيز القيادة الأفغانية والملكية الإقليمية، تطمح لتعزيز الحوار السياسي بشكل جماعي بين جميع بلدان قلب آسيا، في إطار عملي يتجه نحو تحقيق النتائج. وتعترف العملية بدور أفغانستان الحاسم وموقفها التاريخي فيما يخص تعزيز الروابط والتعاون في إطار منطقة قلب آسيا. في الواقع، وكما أشار إلى ذلك الممثل الخاص كوبيش، فإن عملية إسطنبول تساعد على تحديد المساعدات الإقليمية، بناء على المصالح المتبادلة.

إننا في غاية السرور لأن عملية اسطنبول تتجه نحو مرحلة التنمية والتنفيذ على أساس الإطار المقبول في المؤتمر الوزاري الذي عقد في كابول في ١٤ حزيران/يونيه. وقد عقدت عدة اجتماعات متابعة في أعقاب المؤتمر، مع كبار المسؤولين والسفراء المقيمين في كابول، وأفرقة العمل على المستوى التقني. وسيعقد الاجتماع المقبل الخاص بكبار المسؤولين هنا في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

إن تركيا التي تشارك في رئاسة عملية تنفيذ تدابير بناء الثقة فيما يخص مكافحة الإرهاب، إلى جانب أفغانستان والإمارات العربية المتحدة، استضافت اجتماعا تقنيا لفريق العمل في ٣ أيلول/سبتمبر في أنقرة.

لقد عقد اجتماع المتابعة في الإمارات العربية المتحدة في ١٨ أيلول/سبتمبر.

ونحن أيضا سعداء بالتقدم الملموس الذي أحرز في مجالات رئيسية أخرى، الأمر الذي يؤكد التزام المنطقة بعملية اسطنبول. وتستضيف باكستان اجتماعا بشأن إدارة الكوارث في ٢٠-٢١ أيلول/سبتمبر في إسلام أباد. وتعقد الهند اجتماعا على المستوى التقني بشأن تدابير بناء الثقة في غرفة التجارة في نيودلهي. وأعتقد أن زميلي قد ذكر ذلك. وتشكل تدابير بناء الثقة المتعلقة بمكافحة المخدرات، بقيادة الاتحاد الروسي وأذربيجان، أداة حاسمة لبذل مزيد من الجهود في مجال مكافحة المخدرات غير المشروعة. وهناك تقدم ملموس والتزام على الصعيد الإقليمي بجميع تدابير بناء الثقة الأخرى، الأمر الذي يساعد على انتشار التعاون الإقليمي.

وبصفتنا شركاء لأفغانستان على الصعيدين الإقليمي والدولي، ينبغي ألا ندخر جهدا في الإسهام في تحقيق الرؤية الرامية إلى جعل أفغانستان دولة آمنة وسلمية ومكتفية ذاتيا. ففي ذلك مصلحة لنا جميعا. ولا تزال تركيا ملتزمة بالرؤية الرامية إلى تحول أفغانستان إلى دولة آمنة ومزدهرة. تحقيقا لتلك الغاية، تلتزم تركيا بالتضامن الدائم مع الشعب الأفغاني.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييدنا القوي للدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أفغانستان. وأود أن أثني بصفة خاصة، على الجهود القيمة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وخاصة فيما يتعلق بالمضي قدما بعملية اسطنبول. ونعرب أيضا عن امتناننا العميق للممثل الخاص للأمين العام، يان كوبيش وفريقه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير – هارتنغ.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا والبلدان المرشحة للانضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأيسلندا والجبل الأسود، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والمنطقة الاقتصادية الأوروبية النرويج، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

وأود عى غرار الآخرين، أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2012/703) والممثل الخاص يان كوبيش على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الرائع الذي يؤديه في ظل ظروف صعبة مستمرة. وأود أيضا أن أشكر معالي وزير الخارجية السيد زلماي رسول، على بيانه وحضوره هنا اليوم.

وقد كررت المؤتمرات الدولية التي عقدت في العام الماضي في بون وكابول، وفي طوكيو في وقت سابق من هذا العام، وكذلك مؤتمر القمة الذي عقد في شيكاغو، تأكيد الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي من أجل توفير الأمن والنمو الاقتصادي والتنمية في ذلك البلد في الأجل الطويل. وقد حددت تلك المؤتمرات الطريق الذي تمضي فيه أفغانستان قدما نحو تولي المسؤولية عن جميع الجوانب المتعلقة بالسياسات وتحقيق أهدافها في مجالي التنمية والحوكمة على نحو تدريجي.

ونود، في هذا البيان الذي يقدم كل ثلاثة أشهر، أن نركز أولا، على الهدفين الأخيرين، بإبراز النتائج التي أسفر عنها مؤتمر طوكيو. وثانيا، على اجتماع كبار المسؤولين المقبل، الذي نظمته حكومة أفغانستان، المقرر عقده في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر، فنحن نود أن نتناول بإيجاز مسألة التعاون الإقليمي. لقد أسفر مؤتمر طوكيو عن آلية متفق عليها لتحقيق أهداف التنمية والحوكمة في أفغانستان، وهي إطار المساءلة المتبادلة. ونعتقد مثل الآخرين، أن المساءلة المتبادلة أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى الدعم المالي غير المسبوق الذي تعهّد المجتمع الدولي بتقديمه إلى أفغانستان.

ومن جانبنا، فإننا نقدم ما يزيد عن بليون يورو من المساعدات الإنمائية سنويا لأفغانستان. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بمواصلة تقديم المساعدة إلى أفغانستان في الأجل الطويل، أثناء فترة الانتقال وما بعدها. وبالنسبة للفترة ٢٠١٤ –٢٠٢٠ سيواصل الاتحاد الأوروبي تحديد أولوياته وتعزيز دعمه لأفغانستان. ولا نزال ملتزمين بزيادة مستويات التنسيق لذلك الدعم، وضمان توافقه مع الأولويات التي حددتها حكومة أفغانستان، على النحو المبين في البرامج الوطنية ذات الأولوية. ونحن ملتزمون أيضا بمساعدة الأفغان على تنمية القدرات التي تمكنهم من توفير الأمن لبلدهم. وعليه، فإننا نواصل تقديم

الدعم القوي لبناء قوة شرطة مدنية، عبر بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي.

ومن جانبها، فإن حكومة أفغانستان ملتزمة بتحقيق خمسة أهداف رئيسية تتعلق بالتنمية والحوكمة: أولا، الديمقراطية النيابية وإجراء الانتخابات العادلة، وثانيا، الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وثالثا، نزاهة إدارة المال العام والبنوك التجارية، ورابعا، الإيرادات الحكومية وتنفيذ الميزانية والحوكمة على الصعيد دون الوطني، وخامسا، تحقيق النمو والتنمية على نحو شامل ومطرد. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز مجددا في تلك المجالات، الهامة ويعرب عن دعمه له.

وترهن قدرة المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لأفغانستان بقدرة الحكومة الأفغانية على إحراز تقدم حقيقي وملموس في تلك المجالات، على النحو الذي حدده إطار طوكيو. ولن يؤدي ذلك إلى زيادة الدعم لمواصلة تقديم المساعدات إلى أفغانستان فحسب، بل هو ضروري أيضا لتعزيز قدرة البلد على استيعاب مستويات المعونة الاستثنائية التي تعهّد المجتمع الدولي بتقديمها إلى أفغانستان. ومن شأن ذلك أن يكفل استفادة الشعب الأفغاني من تلك المساعدات.

ونتطلع في ذلك الصدد، إلى وضع الصيغة النهائية للبرامج الوطنية ذات الأولوية، وخاصة البرنامج الوطني ذو الأولوية فيما يتعلق بتوفير القانون والعدالة للجميع. وسيكون ذلك البرنامج هاما للغاية في إقناع جميع المواطنين الأفغان، وخصوصا النساء والأطفال والأقليات، بأن حكومة أفغانستان قادرة على تحقيق العدالة، وبأن سيادة القانون ستحمي حقوقهم. وسيعزز ذلك أيضا ثقة المستثمرين اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ويشكل التأخير الإضافي في توفير ذلك الدعم ووضع برنامج الإصلاح مصدر قلق، بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي يضطلع به البرنامج في تنفيذ الالتزامات المحددة بموجب إطار طوكيو. ويعتمد دعم الاتحاد الأوروبي المتواصل لذلك القطاع على وضع الصيغة النهائية للبرنامج فورا. ونأمل في ذلك الصدد، أن تساعد التغييرات الأخيرة في تشكيل حكومة أفغانستان على إنهاء الصيغ النهائية لجميع البرامج الوطنية ذات الأولوية، فضلا عن تعزيز قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

ويدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط – في إطار التزامه بدعم أفغانستان في الأجل الطويل – التعاون الإقليمي فيما بين الدول المجاورة لأفغانستان، على المستوى السياسي، وعلى مستوى تنفيذ المشاريع على حد سواء. فقد أسهمنا منذ عام ٢٠٠٤ بمبلغ يزيد عن ٦٥ مليون يورو لدعم مشاريع التنمية التي تهدف مباشرة إلى تعزيز قدرة أفغانستان على الاستفادة من المشاركة في المنطقة بطريقة أقوى. وأستطيع أن أؤكد أن لدينا كل العزم على مواصلة المشاركة في ذلك المجال الهام خلال السنوات المقبلة.

ولا شك في أن التعاون فيما بين بلدان المنطقة يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق المزيد من الاستقرار والرخاء. وقد تشجعنا مثل الآخرين، للتقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة في تحديد سبعة تدابير ملموسة لبناء الثقة والاتفاق عليها في المؤتمر الوزاري لمنطقة ”قلب آسيا“ المعقود في كابل في حزيران/يونيه. فكل ذلك على درجة كبيرة من الأهمية. وقد تعهدنا — بصفتنا الاتحاد الأوروبي، ومؤيدين في ذات الوقت – بالتعاون الوثيق مع بلدان منطقة ”قلب آسيا“ في ثلاثة من تدابير بناء الثقة: وهي إدارة الكوارث، ومكافحة المخدرات، وتوفير الفرص التجارية. ونأمل الآن في إحراز تقدم سريع في تنفيذ تلك التدابير. وسنكفل الآن، بالتعاون مع بلدان منطقة ”قلب آسيا“ استمرار متابعة نشطة لتحديد مشاريع قابلة للتطبيق في مجال التعاون.

ومن الأهمية بمكان أن نبني على الزخم الذي تحقق، وأن نركز الجهود على مجال التنفيذ. ومع ذلك، فمن الواضح، في رأينا، أن يكون الهدف من تدابير بناء الثقة هو دعم العملية السياسية التي نأمل فيها، وليس بديلا عنها.

وأود في الختام، أن أكرر دعمنا الكامل للدور الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ونحن نمضي قدما إلى ما بعد المرحلة الانتقالية. وسيكون عمل البعثة ذا أهمية رئيسية في دعم التحضيرات للانتخابات المقبلة، ورصد حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، وزيادة فعالية هيئات التنسيق، من قبيل المجلس المشترك للتنسيق والرصد.

ولا يزال الهدف من استراتيجيتنا الشاملة في أفغانستان واضحا للغاية. ويتمثل في دعم أفغانستان في طريقها نحو التحول إلى مجتمع أكثر سلما وديمقراطية ورخاءً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دور ألمانيا القيادي المستمر في متابعة الشأن الأفغاني هنا في نيويورك. واسمحوا لي أن أرحب ترحيباً خاصاً بالحضور المهم لمعالي وزير الخارجية الخارجية، السيد رسول، والممثل الخاص للأمين العام، السيد كوبيتش.

سيتذكر الناس عام ٢٠١٢ على أنه العام الذي التزم فيه المجتمع الدولي التزاماً غير مسبوق بالسعي من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في جعل أفغانستان بلداً آمناً مستقراً يتمتع بحظوظ باهرة في النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي على المدى الطويل. توفر لنا الالتزامات التي قطعت في قمة شيكاغو، ومؤخراً في مؤتمر طوكيو، أفضل فرصة لتحقيق ذلك الهدف. هذا الدعم، الذي اشتمل كما نعلم على تعهدات بدعم قوات الأمن الوطني الأفغاني ومبلغ ١٦ بليون دولار على مدى أربع سنوات، يؤكد على أهمية استقرار أفغانستان، ليس فقط لأفغانستان وحدها، بل أيضاً للأمن الإقليمي والعالمي. تبعث نتائج هذه الإجتماعات المحورية برسائل لا لبس فيها إلى شعب أفغانستان وإلى المتمردين في آن معاً مفادها أن أفغانستان لن تتعرض للإهمال مرة أخرى.

لقد عزز بلدي علاقتنا الثنائية من خلال شراكة شاملة طويلة الأجل مما أدى إلى زيادة الدعم الإنمائي لنا من ١٦٥ مليون دولار هذا العام إلى ٢٥٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٥، وتوفير ١٠٠ مليون دولار في العام لدعم قوات الأمن الوطني الأفغانية. منذ آخر اجتماع للمجلس، وقعنا على مذكرة تفاهم تتعلق بالتعاون الإنمائي تشكل إطارا طويل الأجل لضمان التنفيذ الفعال لشراكة أستراليا الإنمائية مع أفغانستان.

نرحب بإطار طوكيو للمساءلة المتبادلة والرؤية الأفغانية للاعتماد على الذات. والآن يرجع الأمر في تنفيذ الإطار لنا وللحكومة الأفغانية. وتملك أفغانستان نفسها الآن، من خلال ذلك الإطار، ما تحتاج إليه من الأدوات لإحراز تقدم في مجال السلام والأمن، وتحسين الحوكمة والتنمية الاقتصادية، والتصدي للفساد وحماية حقوق الإنسان، وتطوير التعاون الإقليمي، وإشراك القطاع الخاص والمدني.

نعلم أن دور الأمم المتحدة سيزداد أهمية مع تقلص الوجود العسكري الدولي. يرسل وجود ”بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان“ في أفغانستان إشارة تأكيد على العزم الجماعي على حماية ما يتم إحرازه من تقدم. نرحب بتأكيدات الأمين العام في تقريره الأخير (S/2012/703) على أنه بالرغم من الانخفاض الكبير في موارد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإن التزام الأمم المتحدة تجاه أفغانستان لم يتقلص، ونظل نحن أنفسنا نقدم دعمنا القوي لولاية البعثة.

إن التطبيق الناجح لعملية انتقال سياسي في العام ٢٠١٤ يقبله الشعب الأفغاني لهو في غاية الاهمية من أجل مستقبل استقرار أفغانستان، و لتحقيق هذه الغاية فإن اجراء انتخابات رئاسية و برلمانية ذات مصداقية أمر حيوي. نرحب بالتزام أفغانستان بإعلان جدول زمني للانتخابات يتفق مع دستورها وقوانينها المحلية مطلع العام ٢٠١٣. غير أن من الوضح أن هناك الكثير من العمل الذي ينبغي إنجازه لضمان نجاح الانتخابات. نحن ندعم عمل الأمم المتحدة في مجال الانتخابات، كما تعمل أستراليا، من خلال شراكتنا الإنمائية، على تعزيز المشاركة في الحوار الوطني وعملية اتخاذ القرار الحكومي، لا سيما مشاركة المرأة الأفغانية .

لقد تم التأكيد، في مؤتمر طوكيو، على دعم قيام عملية سلام يقودها الأفغان، و على عمل المجلس الأعلى للسلام، والبرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الادماج. ومع ذلك، فإن الحقيقة أنه لم يحرز إلا القليل من التقدم في محادثات السلام. لقد توقفت تلك المحادثات بالفعل.

على الرغم من التحديات، سيكون الحوار السياسي عنصراً أساسياً في تأمين مستقبل أفغانستان، ولا يمكن تحقيق السلام على حساب مكاسب العقد الماضي، خاصة في مجال حقوق الإنسان أو الديمقراطية أو حقوق المرأة والطفل.

التعاون الإقليمي مهم أيضاً من أجل تحقيق الأمن و دفع عمليتي السلام والتنمية الإقتصادية. ستظل أستراليا تدعم عملية ”قلب آسيا“، ونتطلع قدماً إلى الجولة القادمة من الاجتماعات هنا في نيويورك.

تمضي عملية نقل المسئولية الأمنية إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية على ما يرام. في حين أن من المؤكد أن تواجه عملية الانتقال عدداً من التحديات، يجب الاعتراف بأنها تظل على الطريق الصحيح. تغطي القيادة الأمنية التي تتولاها القوات الأفغانية، كما نعلم، ٧٥ في المائة من أفغانستان. وبحلول منتصف العام المقبل سوف تقود القوات الأمنية الأفغانية العملية الأمنية في أرجاء البلد كافة.

ترحب أستراليا بالجهود التي تبذلها قوات الحكومة الأفغانية وقوات التحالف للتخفيف من خطر الهجمات من الداخل، والتي، كما نعرف جيدا، قد أودت بحياة العديد من الأشخاص بمن فيهم موظفون أستراليون. على الرغم من مأساوية هذه الحوادث يجب ألا نسمح لها أن تفتّر من عزيمتنا في تأدية رسالتنا، حتى لا تعود أفغانستان لتشكل ملاذاً آمناً للإرهاب الدولي.

ختاماً، تظل حكومة بلديملتزمة بالعمل مع الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني وشركائنا الدوليين لضمان أن يتمكن شعب أفعانستان، بعد طول الانتظار، من أن ينعم بالاستقرار مرة أخرى. بالطبع، نعلم جميعا أن هذا لن يتأتّى إلا بالعزيمة القوية والالتزام الراسخ المتبادل، والعمل الجاد والدؤوب، والالتزام القوي والطويل الأجل. سيظل بلدي ملتزماً بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا

السيد تالاس (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية):: تعلن فنلندا تأييدها للبيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشكر وزير الخارجية السيد رسول والممثل الخاص للأمين العام السيد يان كوبيتش، على بيانيهما.

برهنت الالتزامات التي قطعت في مؤتمر طوكيو على الالتزام الدائم للمجتمع الدولي بدعم أفغانستان. إنها دليل على أن أفغانستان لن يكون مصيرها الإهمال بعد عام ٢٠١٤. على الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي أن يركزا على تنفيذ نتائج مؤتمر طوكيو، مع الإشارة بوجه خاص إلى المساءلة المتبادلة.

وتتسم تكملة البرامج ذات الأولوية الوطنية بذات القدر من الأهمية.

لطالما دعمت فنلندا أفغانستان. فأفغانستان واحدة من أكبر شركائنا في التنمية. سيبلغ مجمل دعمنا الإنمائي الرسمي للفترة ما بين ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦ أكثر من ١٢٥ مليون يورو. وسيُقدّم جزء كبير من تلك المساعدات عن طريق الأمم المتحدة والبنك الدولي.

أبرز مؤتمر طوكيو أولويتين لتنمية أفغانستان في المستقبل: الحكم الرشيد وحقوق الإنسان. من الأهمية بمكان من أجل توطيد الديمقراطية أن تتسم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بالمصداقية والشفافية. في هذا الصدد، ينبغي كفالة تمرير قانون الانتخابات وواجبات اللجنة الإنتخابية المستقلة وهيكلها خلال الربع الأول من العام ٢٠١٣. وينبغي بذل كل جهد ممكن لجعل الانتخابات حرة و نزيهة. من الضروري أن يشارك جميع المواطنين، نساءً ورجالاً على حد سواء، مشاركة كاملة وفعالة.

الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون من أولويات تعاون فنلندا مع أفغانستان. لقد كان الصندوق الاستئماني لإعادة إعمار أفغانستان قناة التمويل الرئيسية لتوصيل معونتنا.

وشكلت حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة، أولوية أخرى من الأولويات في طوكيو. وعلى الرغم من أن مكاسب كبيرة قد تحققت، فإن التقدم المحرز في الوفاء بالتزامات أفغانستان في مجال حقوق الإنسان لم يكن كافياً. واليوم، ما زالت المرأة الأفغانية تواجه انعدام الأمن في الأماكن العامة وفي المترل، فضلا عن عدم إمكانية وصولها إلى نظام عدالة غير منحاز وحصولها على التمثيل القانوني. إن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة على جميع مستويات المجتمع شرط أساسي للتنمية والنجاح الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. ينبغي أن نكفل أن تظل حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل، في صميم إستراتيجيتنا المشتركة لأفغانستان.

في عام ٢٠١٠، بدأت فنلندا تعاوناً في مجال التوأمة مع أفغانستان لتنفيذ قرارات المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن. ويجري تنفيذ التعاون الثلاثي بين فنلندا وأفغانستان وكيان الأمم المتحدة للمرأة، وهدفه خطة العمل الوطنية الأفغانية للمرأة في أفغانستان.

يؤدي المجتمع المدني النشط دورا محوريا في تطوير المجتمع. وفي أفغانستان، يمكن للمجتمع المدني إن يقدم دعما قيما لجهود الحكومة الرامية إلى تحسين رفاه جميع الأفغان ومحاربة الفساد.

وأخيرا، أود أن أعرب مجدداً عن دعمنا الكامل للعمل المخلص الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها في أفغانستان. لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان بشكل خاص دور مركزي في إتاحة المساعي الحميدة لعملية السلام، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتنسيق جهود المساعدات الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تأتي هذه المناقشة في نهاية عام محوري بالنسبة لأفغانستان. فخلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، شارك المجتمع الدولي في سلسلة من المناقشات الرفيعة المستوى مع أفغانستان حول انخراطه هناك في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤. ومن خلال مؤتمرات عُقدت في اسطنبول وبون وكابول ومؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في شيكاغو في أيار/مايو ومؤتمر طوكيو في تموز/يوليه، أكد المجتمع الدولي التزامه بالأمن والاستقرار والتنمية على المدى الطويل في أفغانستان ديمقراطية، وذلك

اعتبارا من نهاية المرحلة الانتقالية في عام ٢٠١٤ وخلال عقد التحول اللاحق.

وانضمت كندا إلى المجتمع الدولي في مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان في التعهد بدعم أفغانستان، خاصة في مجال تمكين المرأة الأفغانية وجعلها قادرة على تشكيل مصيرها، وذلك بالإعلان عن أننا سنقدم ٢٢٧ مليون دولار في صورة مساعدة إنمائية لأفغانستان خلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وسيجري تقديم هذا التمويل علاوة على ٣٠٠ مليون دولار في صورة مساعدة إنمائية تسهم بها كندا حتى عام ٢٠١٤. كما أنه يأتي مكملا لإعلان رئيس وزرائنا في وقت سابق خلال مؤتمر قمة الناتو الذي عقد في أيار/مايو عن تقديم ٣٣٠ مليون دولار خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ للمساعدة في تحمل نفقات قوات الأمن الوطني الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد صرفت كندا أكثر من ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠١١-٢٠١٢ للوكالات الرئيسية التي تقدم المساعدة الإنسانية في أفغانستان.

وسيجري بدرجة كبيرة الحكم على النجاح المحرز في العقد المقبل بمدى قدرة أفغانستان على بناء ديمقراطية فاعلة، استنادا إلى انتخابات شفافة وذات مصداقية وخدمة مدنية تتسم بالمهنية والكفاءة وإمكانية اللجوء إلى القضاء واحترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الدين.

وفي ضوء ذلك، فإن كندا تراقب بصرامة إنشاء وتنفيذ إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة لدعم تحقيق أهداف أفغانستان في مجالي الحكم والتنمية. وتعرب كندا أيضا عن تقديرها للجهود الجارية التي يبذلها المجلس المشترك للتنسيق والمراقبة لضمان الإيصال الفعال للمعونة بما يتسق مع استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية والبرامج الوطنية ذات الأولوية لحكومة أفغانستان.

وكندا تستعين أيضا باللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من قادة المجتمع المدني الأفغاني لضمان أن يرى أبناء شعب أفغانستان النتائج التي وعدهم زعماؤهم بتحقيقها. وستكون الشفافية والمساءلة أمرين محوريين لضمان استخدام الأموال الدولية على نحو فعال ومناسب.

وقد كان المرسوم الصادر عن الرئيس كرزاي في ٢٩ تموز/يوليه بشأن إصلاح الحكومة خطوة أولى مفيدة، ولكن الإصلاح المجدي سيتطلب التزاما ثابتا ومتضافرا على أعلى مستويات الحكومة للقضاء على الفساد والحفاظ على الثقة في القطاع العام على المدى الطويل. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه. وستعزز هذه التدابير ثقة المستثمرين الأجانب، مما يساعد البلد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، ونحن نتطلع إلى رؤية متابعة حكومة أفغانستان لتلك المبادرات.

(تكلم بالفرنسية)

ولا بد أيضا أن تواصل الحكومة الأفغانية العمل باتجاه بناء مجتمع عادل ومنصف وشامل للجميع حقا. وعلى وجه الخصوص، يجب عدم تجاهل حقوق النساء والفتيات. بل يجب إدماجهن من خلال إنجازات تؤدي إلى ظهور قيادات نسائية بين الزعماء السياسيين لأفغانستان وفي المحكمة العليا الأفغانية وفي الخدمة المدنية وفي المجتمع المدني.

والبرامج المدنية الجارية التي تنفذها كندا ستدمج بالكامل صحة الرضع والأمهات وزيادة إمكانية الحصول على التعليم واللجوء إلى القضاء ومشاركة المرأة بقدر أكبر في المجتمع المدني والحياة السياسية. ويجب على حكومة أفغانستان أيضا أن تظل نشطة في جهودها الرامية إلى تحسين حياة النساء والفتيات. ونحن نشجع حكومة أفغانستان على زيادة الوعي وإنفاذ القانون للقضاء على العنف ضد المرأة. كما نشجع أفغانستان على إدراك الآثار المختلفة للصراع على النساء والرجال وعلى زيادة دور المرأة في صنع القرارات في ما يتعلق

بمنع نشوب التراعات وحلها، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب عدم التخلي عن النساء من أجل تحقيق الاستقرار.

لقد كان عاما حافلا بالتحديات بالنسبة لمن يعملون على أرض الواقع لتحسين الحالة الأمنية في أفغانستان. وعلى الرغم من انخفاض عدد القتلى من المدنيين، فإن هجمات حركة الطالبان على المدنيين لا تزال تخلف خسائر مدمرة. فقد قتل أكثر من ٤٠٠ ٢ مدني أو جرحوا على أيدي المتمردين في النصف الأول من عام ٢٠١٢ وحده. ونتيجة للصراع، لا يمكن لعدد كبير من المدنيين الوصول إلى الخدمات الأساسية أو المساعدات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استهداف العاملين في مجال المعونة مستمر. ومما يدعو إلى القلق بشدة الاتجاه المتزايد المتمثل في الهجمات التي ينفذها أفراد من قوات الأمن الأفغانية، والتي أودت بحياة ٥١ من جنود القوة الدولية للمساعدة الأمنية حتى الآن هذا العام. ومع ذلك، لا تزال كندا ملتزمة بدعم انتقال المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الأفغانية، ولا سيما بصفتها ثاني أكبر مساهم بالأفراد في بعثة الناتو التدريبية في أفغانستان ومن خلال انتشار شرطتنا المدنية والتي تركز على تدريب الشرطة الوطنية الأفغانية.

غير أن كندا تدرك أن الظروف اللازمة لتحقيق السلام المستدام لا يمكن قميئتها بالوسائل العسكرية وحدها. ولذلك، تدعم كندا الجهود التي تقودها أفغانستان للتواصل مع من ينبذون العنف ويحترمون الدستور الأفغاني ويقطعون الصلات مع جميع المنظمات الإرهابية، ولتوفير بدائل مجدية للعنف لمن يقومون بذلك داخل مجتمع سلمي وديمقراطي. والسبيل الوحيد لكي يتوصل البلد إلى حل دائم للصراع هو إقامة حوار مفتوح وعادل بين جميع الأفغان.

(تكلم بالإنكليزية)

وكندا تدرك أن التحديات التي تواجه أفغانستان لا يمكن معالجتها في فراغ. فالتعاون الإقليمي لمعالجة القضايا ذات الصلة بالأمن وإنفاذ الضوابط الجمركية ومكافحة المخدرات والإدارة الفعالة للحدود، بما في ذلك حركة الناس، أمر حيوي لتوطيد المكاسب التي تحققت على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية. وتقوم كندا بدور نشط في التصدي لهذه القضايا من خلال تيسير عملية التعاون بين أفغانستان وباكستان لتعزيز الحوار بين البلدين لتحسين التعاون في مجال إدارة الحدود. وسنواصل العمل مع كلا البلدين لتحسين الاتصال والتنسيق مستقبلا، ولكن بحذر. فكندا تدعو إلى التنفيذ الفعال لتدابير بناء الثقة التي حددها أطراف عملية اسطنبول في حزيران/ يونيه. وهذه التدابير تؤكد المسؤولية المشتركة بين الدول عن معالجة القضايا الإقليمية، بما في ذلك إدارة الكوارث ومكافحة الإرهاب والتنمية التجارية للفرص الاقتصادية لأفغانستان، وذلك لجعل البلد أكثر اعتمادا على الذات.

وبينما نمضي قدما من الانتقال إلى التحول، لا تزال كندا ملتزمة بالعمل مع حكومة أفغانستان والمجتمع المدني الأفغاني والشركاء الإقليميين والدوليين للحفاظ على التقدم المحرز على مدى العقد الماضي وللمساعدة في العثور على حلول طويلة الأجل لبناء سلام مستدام. وهذا التعاون سيمكن أفغانستان من بناء بلد أكثر سلاما وازدهارا واستقرارا وأمنا، يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون، ولن يكون ملاذا آمنا للإرهابيين مرة أخرى أبدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.